الأمم المتحدة S/PV.7896

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٨٩٦**

الجمعة، ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد رايكروفت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليس
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد لاميك
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2017/189)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

تأبين ضحايا الإرهاب في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نبدأ هذه الجلسة بشأن أفغانستان بتذكرة مأساوية بالتضحية الغالية التي قدمها الكثيرون لأجل المساعدة في بناء مستقبل بلدهم. وأود أن أطلب إلى المجلس التزام الصمت دقيقة واحدة حدادا على جميع آخر ضحايا الإرهاب في أفغانستان، بمن فيهم ضحايا الهجوم الذي شُنّ على مستشفى عسكري في كابل يوم الأربعاء، والذي أودى بحياة ما يزيد على ٥٠ شخصا، بالإضافة إلى الكثير من الجرحى.

وقف أعضاء مجلس الأمن مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2017/189).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسبانيا، أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، بلجيكا، تركيا، كندا، الهند، هولندا للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة، السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيدة سيما سمر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد جواو بيدرو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/189، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ياماموتو.

السيد ياماموتو (تكلم بالإنكليزية): يكاد ينقضي نصف ولاية حكومة الوحدة الوطنية التي مدتها خمس سنوات. وقد شهدنا بعض ثمار جهودها، ومع ذلك لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ولحسن الحظ، فإن تهيئة الظروف المواتية لتحقيق النجاح في أفغانستان ما زالت مستمرة. فعلى الصعيد الدولي، مهّد مؤتمرا وارسو وبروكسل السبيل لإحراز التقدم على نحو مطرد. وعلى الصعيد المحلي، استحدثت حكومة الوحدة الوطنية برامج لتحسين الخدمات الاجتماعية وتعزيز النمو والتنمية. وقد حان الوقت الآن للعمل لأجل تحقيق نتائج ملموسة من شأنها تحسين حياة الأفغان اليوم وفي المستقبل على حد سواء.

ولكن ما يزال أمامها تحد رئيسي، إذ يتعين على الحكومة مواصلة السير في طريقين معا: عملية سلام شاملة وتحقيق النمو الاقتصادي في ظل تزايد التمرد وتدهور الحالة الأمنية. وفي حين تضاعف الحكومة الأفغانية جهودها للتصدي لهذه التحديات، فإن المطلوب هو تقديم دعم دولي قوي لها – على الصعيدين السياسي والمالي – لكي يتسنى لها مواصلة العمل لاحقا. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات خطت

فيها الحكومة الأفغانية خطوات ملموسة قدما. وتشمل هذه المجالات مكافحة الفساد، والعملية الانتخابية، وتمكين المرأة اقتصاديا.

أولا، شرعت الحكومة في إحداث قطيعة مع الماضي عبر اتخاذ خطوات جديدة للتصدي للفساد، وبدأ مركز العدالة لمكافحة الفساد الآن النظر في القضايا ذات الصلة. وبموازاة ذلك، اتخذت الحكومة خطوات جادة للتصدي للفساد عن طريق مجموعة من الإصلاحات المؤسسية، مثل الجهود المبذولة لاستعادة النزاهة في مجال إدارة الخدمات العامة. غير أنه يجب علينا التسليم بأنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، بما في ذلك التصدي لممارسات الفساد في المؤسسات الأمنية. ويتطلب ذلك إبداء القيادة السياسية، فضلا عن التصميم القوي. ويسرني أن أبلغ المجلس أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ستصدر أول تقرير لها عن مكافحة الفساد، بعنوان ”ميدان معركة أفغانستان الأخرى: مكافحة الفساد“ في القريب العاجل. ويلقي التقرير الضوء على إنجازات الحكومة في التصدي للفساد ويوصي بخيارات لإحراز مزيد من التقدم.

ثانيا، التزمت الحكومة على أرفع المستويات بإجراء الانتخابات البرلمانية بحيث تعتبر عادلة شاملة وشفافة في نظر الشعب الأفغاني. وقد تم تعيين أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة المعنية بالشكاوي المتصلة بالانتخابات. ومن المشجع أن نلاحظ أنهم شرعوا في الاستعداد للانتخابات، فضلا عن المضي قدما بخطة الإصلاح الانتخابي. بيد أن إعادة بناء الثقة في العملية الانتخابية سيكون أمرا صعبا. ويحدوني الأمل في أن يستثمر جميع أصحاب المصلحة في عملية شاملة، فضلا عن حشد التأييد السياسي اللازم على نطاق واسع لتحسين الانتخابات.

ثالثا، قبل يومين فقط، في اليوم الدولي للمرأة، أطلقت الحكومة برنامج الأولوية الوطنية للتمكين الاقتصادي للمرأة. ويسلم البرنامج بأن النساء أطراف فاعلة في المجال الاقتصادي وأن مساهماتهن في مستقبل أفغانستان أساسية. وفي حين أن هذه خطوة هامة صوب الأمام، لا تزال أفغانستان من أصعب الأماكن في العالم بالنسبة للمرأة. وبالنسبة للعديد من النساء، فإن القصة هي قصة تمييز وفقر واضطهاد. وإذا كنا نريد تغيير القصة، يجب السماح للمرأة بالمشاركة الكاملة والقيادة واحترامها بوصفها من صانعي القرار على جميع المستويات. وسيتطلب ذلك دعما قويا من الحكومة الأفغانية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين.

أود أن أشرح باستفاضة مسائل التنمية والنمو الاقتصادي. من الضروري أن تبدأ استراتيجيات النمو في تحقيق نتائج ملموسة. وتزداد صعوبة تقديم الخدمات، وذلك جزئيا بسبب تدهور الحالة الأمنية خلال العامين الماضيين. وقد شهدنا بعض الاتجاهات النزولية في مؤشرات رئيسية، مثل إمكانية الوصول إلى المستوصفات والمرافق التعليمية. ويعيش تسعة ملايين شخص، أو قرابة ثلث السكان، تحت خط الفقر. وبالنظر إلى النمو السكاني، من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وعلينا أن نعمل الآن لعكس هذا المسار.

وتوفر الالتزامات التي قُطعت في بروكسل، وكذلك الإطار الوطني الأفغاني للسلام والتنمية وميثاق المواطنين فرصة أساسية لإحراز تقدم في ذلك الصدد. بيد أنها ليست عملية سهلة أو بسيطة. وستتطلب جهود الحكومة الأفغانية استمرار الدعم المنسق جيدا من جانب الشركاء الدوليين. وسيكون من الضروري اتخاذ إجراءات أكثر تركيزا بشأن الحوكمة والخدمات الاجتماعية وتنمية القطاع الخاص من أجل تعزيز النمو المنصف. ويجب أن نعمل يدا بيد لنحقق تغييرا ملحوظا

في حياة جميع الأفغان حتى يشعروا بآثار التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

إن بناء دولة أثناء محاربة التمرد نضال شاق. وتحسين البيئة الأمنية أمر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي وتنفيذ الخطط الطموحة التي يستحقها المواطنون في ذلك البلد. وتدهور الحالة الأمنية لا يزال يثير بالغ القلق. فقد استمرت الاشتباكات المسلحة بلا هوادة في أوائل عام ٢٠١٧، بالرغم من أشهر الشتاء الباردة. ويساورني بالغ القلق إزاء تقارير تشير إلى موسم قتال عنيف في الربيع. وينبغي بذل كل الجهود لتحسين الحالة الأمنية. ويجب علينا أيضا أن نظل يقظين حيال وجود المقاتلين الأجانب، بما في ذلك تنظيم داعش.

وفي العام الماضي، سجلت البعثة أسوأ عدد من الإصابات بين المدنيين منذ بدأنا التسجيل قبل عقد تقريبا. والهجوم المروع الذي وقع منذ يومين دليل على الثمن الباهظ الذي يتكبده الأفغان. ويجب عكس هذا الاتجاه. وفي حين تعهدت أطراف النزاع بالالتزام بحماية المدنيين، يجب بذل جهود ملموسة لكفالة ترجمة تلك البيانات إلى حماية حقيقية للمدنيين الأفغان والحد من الإصابات في صفوفهم. وأتطلع إلى اعتماد حكومة أفغانستان رسميا للسياسة الوطنية لمنع الخسائر في صفوف المدنيين والتخفيف منها، وتنفيذ هذه السياسة. إذ يمكن منع وقوع الإصابات بين المدنيين. كما أشجع الحكومة على متابعة الخطوات المتخذة لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب وتوضيح أنه ما من أحد فوق القانون.

كما أدى تدهور الحالة الأمنية إلى أعلى مستوى على الإطلاق للتشرد الداخلي في عام ٢٠١٦. إذ شُرد أكثر من ٦٥٠ ٠٠٠ أفغاني؛ وفاق عدد العائدين من باكستان ٦٢٠ ٠٠٠ شخص. ومن المرجح أن تظل عمليات التشرد والعودة لعام ٢٠١٧ عند هذه المستويات. وهذه الاتجاهات تتطلب استجابة إنسانية كبيرة في الأجل القصير. وقد أبدت الحكومة قيادة قوية في وضع خطط لإدماج المشردين والعائدين على المدى الطويل، ولكن استمرار المساعدات الدولية أمر أساسي.

ومن الواضح أنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري في أفغانستان. ويجب الاعتراف بأن إطالة أمد النزاع لن تؤدي إلا إلى المزيد من البؤس للشعب الأفغاني وستقوض أسس النمو الاقتصادي والتنمية.

منذ إحاطتي الإعلامية السابقة (انظر S/PV.7844)، قمت بجولات في المنطقة على نطاق واسع لمناقشة كيف يمكن أن تدعم البلدان المجاورة جهود إحلال السلام أو تضطلع بدور استباقي فيها. وقد أثلج صدري ما رأيته. فأنا أشعر بأن بلدان الجوار أكثر استعدادا للعمل من أجل إحلال السلام في أفغانستان. وهي تدرك أهمية تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق السلام والاستقرار الإقليمي. ولهذه الأسباب، أحث البلدان المعنية، ولا سيما البلدان المجاورة، على دعم مصلحة الحكومة الأفغانية في تكثيف جهود السلام الإقليمية. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع الحكومة الأفغانية لتحقيق ذلك الغرض. وفي ذلك الصدد، أشعر بقلق عميق إزاء التوترات المتزايدة بين أفغانستان وباكستان، وأدعو إلى الحد من التوترات عن طريق الحوار.

يجب بناء مستقبل أفغانستان من خلال عملية يقودها ويتولى زمامها الأفغان من أجل جميع الأفغان. ويجب مواصلة السير على درب السلام من خلال المفاوضات وليس من خلال العنف. ويجب على حركة طالبان دخول محادثات السلام دون شروط مسبقة. وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة نفوذها من أجل تحقيق تلك الغاية. ويجب على الحكومة والبلدان المجاورة وغيرها من القوى الرئيسية ترسيخ الرسالة بأن طالبان يمكن أن تكون جزءا من مستقبل أفغانستان ونسيجها السياسي والاجتماعي.

ولا بد من ضع مستقبل أفغانستان فوق كل الاعتبارات. والنزاع والعنف بلا نهاية أمر غير مقبول. وعلينا جميعا جعل

السلام الحتمية الجديدة والمطلقة بالنسبة لنا. وبالتشاور الوثيق مع الحكومة الأفغانية، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على استعداد لدفع العملية قدما والمساعدة على توليد الزخم من أجل إحلال السلام. إن أهم معركة مقبلة أمام أفغانستان هي معركة إحلال السلام الدائم. وتتطلع بعثة الأمم المتحدة إلى اعتماد المجلس لتجديد ولايتها. ونود أن نؤكد لكم، سيدي، التزامنا بتنفيذ ولايتنا بفعالية متزايدة لصالح شعب أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سمر.

السيدة سمر (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أيما سرور أن أقدم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن بشأن أفغانستان. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن على دعمكم لبلدي، أفغانستان، ولولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وآمل أن يوافق مجلس الأمن على تجديد ولاية البعثة وتوسيع نطاقها، وأود أيضا أن أؤكد أن الوجود الكامل والمعزز للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أمر حيوي لتحقيق السلام والاستقرار والأمن وحماية حقوق الإنسان في أفغانستان. وأود أن أشكر بعثة الأمم المتحدة على وجودها وعلى عملها في دعم شعبنا ومؤسساتنا وتحقيق أمننا وسلامنا.

ويسعدني أن أقول إن أفغانستان قد تغيرت من نواح عديدة. إن ما تحقق من إنجازات وتقدم في البلد هائل ولا يمكنني وصفه في هذه الجلسة وفي الوقت المخصص لي. بيد أننا يجب أن نحتفل بما حققناه من تقدم وتحول وأن ننوه بالشجاعة والمسؤولية المشتركة والتضحيات التي بذلناها خلال مسار تقدمنا.

ومن المجالات التي أود أن أبرزها مجال مسؤوليتي بصفتي رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وهو ملف حقوق الإنسان وحقوق المرأة في أفغانستان.

ونحن نتذكر جميعا – ويتذكر الزملاء الذين دعموا أفغانستان – أن حركة طالبان حكمت أفغانستان قبل ١٦ عاما. لقد حكمت البلاد بالعنف، وأعمال القتل خارج نطاق القضاء، والتهديدات والتخويف والإعدام الوحشي للأشخاص. وقد حكمت بإنكار حقوق الشعب الأفغاني وحريته وكرامته، وكانوا فخورين بانتهاك حقوق المرأة – وجلد النساء علنا وإغلاق المدارس والمكاتب أمام المرأة. ولم يسمح للمرأة حتى بالذهاب للتسوق دون مرافقة أفراد ذكور من أسرتها. ولا تزال حركة طالبان تفعل الشيء نفسه مع الناس الذين يعيشون تحت حكمها ونفوذها. ولكن في معظم البلد، حولنا هذه الحالة، بحيث أصبحت الحرية وحقوق الإنسان والمساواة بين المرأة والرجل أمراً يكفله الدستور. وأنشأ دستور أفغانستان لجنة مستقلة لحقوق الإنسان من أجل رصد وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وألزم الدولة باحترام حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية التي وقعتها أفغانستان وأصبحت طرفا فيها. وانضم البلد إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وانضم إلى المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى خمسة من الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان.

وبوجد الدستور الحديث والقوي، حققنا أيضا مراجعة حقيقية ومجدية لقوانيننا، واعتمدنا قوانين جديدة لدعم حقوق الإنسان ووضع سياسات وبرامج لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد. وفيما يلي أمثلة على التقدم الذي أحرزناه بشأن حقوق الإنسان، وكذلك التحديات والتهديدات التي نواجهها في البلد. لقد تكلمت عن التقدم المحرز وعن التحديات، وأود الآن أن أقدم المزيد من التفاصيل.

بشأن حقوق المرأة، احتفلنا في ٨ آذار/مارس في أفغانستان بإصدار تقرير عن العنف ضد المرأة. وقد لاحظنا أنه تم إحراز تقدم في التصدي للعنف ضد المرأة، ويشمل ذلك اعتماد وإعمال قانون مكافحة العنف الموجه ضد المرأة والعديد من السياسات، بما في ذلك خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. ويسلم التقرير أيضا بأن الحكومة قد اتخذت خطوات ملموسة في إعطاء المرأة فرصة التقدم بطلب للحصول على المناصب الرفيعة، وقد ارتفع عدد النساء في مجلس الوزراء وفي المناصب الحكومية الرئيسية. وتسعى النساء بجد إلى المساواة والعدالة والاعتراف والمشاركة المجدية في الحكومة، وقد حققن بعض النجاح.

ومع ذلك، يؤسفني أن أقول إن المرأة لا تعامل بعد على قدم المساواة، على الرغم من كل التقدم الذي أحرزناه. والنساء هن ضحايا العنف، ولا يزال ذلك إحد القصص الحزينة جدا في عصرنا. إذ يجري ارتكاب العنف ضد المرأة في المترل وفي المجتمع، وعلى أيدي الجماعات الإرهابية بطرق وحشية للغاية. فقد قتلت حركة طالبان العديد من النساء بالحجارة أو شوهتهم – وهذه من بين الحوادث المروعة التي تسمعها النساء كل يوم وتخشاها. ومن ناحية أخرى، فإن عدم وجود نظام قوي لسيادة القانون، والتقاليد الضارة، والفساد، واستمرار ثقافة الإفلات من العقاب، لا تزال العوامل التي تسهم في العنف ضد المرأة.

وقد كان الحصول على التعليم هو أهم تقدم في أفغانستان. وأكثر من ٨ ملايين طفل يذهبون إلى المدارس الآن، وأكثر من ٣٠ في المائة منهم من البنات. والتعليم أساسي من أجل بناء أفغانستان مزدهرة وقوية. بيد أن الحروب وتهديدات الجماعات الإرهابية تظل عائقا حقيقيا أمام التوسع في التعليم وتحسين سبل الحصول عليه. وهي تواصل إغلاق مدارس البنات ولا تسمح بالتعليم الحديث للفتيان. والجماعات الإرهابية تهاجم المدن والقرى وتحرم أطفالنا من الحصول على التعليم.

وأربعة عقود من الحرب والصراع دمرت أسس العدالة وسيادة القانون والحكم الرشيد. وما زال الجهاز القضائي ومؤسسات سيادة القانون لدينا يعتريها الضعف، في حين أن مفهوم الحكم الرشيد هو ظاهرة جديدة في البلد. وإحدى المسائل الرئيسية التي يتعين على الأمم المتحدة التركيز عليها هي دعم العدالة وسيادة القانون والحكم الرشيد. إن دعم الحكومة لضمان العدالة وسيادة القانون واحترام استقلال القضاء ومكافحة الفساد أمرٌ أساسي لتحقيق أفغانستان ديمقراطية.

يجب تعزيز الديمقراطية والفضاء الديمقراطي للجميع والحفاظ عليهما. وقد كانت الانتخابات والعمليات الانتخابية في بلدنا تتسم بالفوضى على الدوام. ومن الأهمية بمكان أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة بدورها في مساعدة ودعم النظام الانتخابي من أجل منع التراعات، وبوصفه نظاما للإنذار المبكر. ونود أن نرى حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي يقدمان الدعم اللازم لإجراء انتخابات شفافة وحرة ونزيهة ويكفلان ذلك. تحتاج اللجنة الانتخابية المستقلة الجديدة إلى الدعم، ويجب على الحكومة أن تمنع أي تدخل في العملية الانتخابية من أجل بناء ثقة الناس في العمليات الديمقراطية.

إن أمن الأفغان وسلامتهم شرط مسبق لكل شيء في أفغانستان. ويؤسفني أن أعلن هنا أننا – المجتمع الدولي والشعب الأفغاني – لم نتمكن من تأمين أفغانستان. وينتج عن انعدام الأمن في أفغانستان عمليات تشريد هائلة ولاجئين وزيادة في الفقر. والطرق والقرى غير آمنة، والأشخاص يؤخذون رهائن ويتم قتلهم. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي إسهامه في تحقيق أمننا. ولا بد من وجود الأمم المتحدة وقوات الأمن الدولية كبادرة التزام من العالم بأمننا.

ويؤدي المجتمع المدني، وحقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق المرأة، دورا مهما في أفغانستان. وهم يحاولون مساءلة الحكومة ويؤيدون حماية حقوق وكرامة الأفغان. وتتزايد التهديدات وممارسات التخويف ضدهم. ويسعدنا أن نقول بإننا قد وضعنا خطة عمل وطنية بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في أفغانستان. أود أن أحث مجلس الأمن على النظر في اعتماد مشروع قرار بشأن أهمية المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم.

فالتنمية الاقتصادية أمر أساسي لتحقيق أفغانستان حرة وديمقراطية وأفضل. إذ إن لدى البلد إمكانات لأن يصبح مزدهرا. ومع ذلك، يوجد حاليا أكثر من ٤٠ في المائة من الأفغان يعيشون دون خط الفقر، وأكثر من ٦٠ في المائة منهم يعيشون في فقر مدقع ويواجهون انعدام الأمن الغذائي. ويحدونا الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية استثماراتهما في التجارة والاقتصاد. ويمكن للمجلس أن ينظر في دعوة البلد المجاور لنا فتح حدوده أمام المعاملات الاقتصادية، وألا يحصر التجارة على الأغراض سياسية. وللأسف، كان لإغلاق الحدود مع باكستان تأثير هائل على السكان وعلى الاحتياجات الإنسانية. ويمكن أن تعمل بعثة الأمم المتحدة على خفض حدة التوتر في المنطقة، وأن تدعم أفغانستان في التعامل مع القضايا الإقليمية.

الشعب الأفغاني يحتاج ويستحق أن يعيش في سلام. وفي حين نرحب بأي خطوات هامة صوب تحقيق السلام، علينا أن نلاحظ أن معيار عدم التحدث مع الإرهابيين يجب أن يكون هو نفسه في كل مكان في العالم. وإذا كنا لا نتفاوض مع داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية، فلماذا تتحدث بعض البلدان إلى حركة طالبان؟ إن أعضاء حركة طالبان إرهابيون، ويجب التعامل معها بنفس الطريقة التي نعامل بها داعش وغيره من الجماعات الإرهابية. وفي الوقت نفسه، فإن انعدام المساءلة واحترام العدالة وحقوق الإنسان في عملية السلام يمثل فشلا؛ فهو لا يؤدي إلى تحقيق السلام والأمن المستدامين. ونشعر بخيبة الأمل إزاء قرار مجلس الأمن بشطب اسم قلب الدين حكمتيار من قائمة الجزاءات، فضلا عن العفو الشامل الذي أصدرته حكومة أفغانستان عنه وعن قادته. ونعتقد أنهم ارتكبوا جرائم وانتهكوا حقوق الإنسان في العقود الأربعة الماضية. وعلى الرغم من اعتماد خطة عمل وطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن بلدنا لا تزال متأخرة كثيرا في التنفيذ وإشراك المرأة في عمليات السلام والأمن. ينبغي للبعثة أن تدعم عملية سلام شاملة للجميع، مع التركيز على المساءلة وتحقيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

إن الهجمات ضد مجتمع هزارة هي حقيقة مأساوية في أفغانستان. وقد استهدفت تلك المجموعة الإثنية بصورة منهجية من قبل تنظيم داعش وحركة طالبان. ويتعين على حكومة أفغانستان أن تفعل المزيد لحماية هذه المجموعة العرقية ضد التهديد المباشر من داعش وحركة طالبان، وتقديم مرتكبي الجرائم ضدهم إلى العدالة.

إن أفغانستان ليست مكانا آمنا للعائدين. أود أن أشدد على وجوب أن يولي المجتمع الدولي الاهتمام لمحنة الأفغان الذين يلتمسون اللجوء في جميع أنحاء العالم. إن الترحيل القسري والتمييز ضد اللاجئين على أساس أصلهم أمر لا يتفق مع القانون الدولي.

العدالة الانتقالية عامل بالغ الأهمية في إنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز ثقافة المساءلة. وفترات الحروب الأربع تتطلب إنشاء إطار للتعامل مع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. إنني أحث المجلس بقوة على توسيع نطاق ولاية البعثة لتشمل العدالة الانتقالية، وكذلك تيسير تدخل المحكمة الجنائية الدولية في أفغانستان.

لقد جئت من كابل العاصمة. لقد تعرضت المدينة للهجوم في الأسبوع الماضي، وهوجمت مرة أخرى هذا الأسبوع. وقضى العديد من الناس نحبهم. إن الهجمات الأخيرة أمام مباني البرلمان والمحكمة العليا ومركز الشرطة، وقبل يومين على مستشفى، هي أعمال لاإنسانية وتبين أن الإرهاب ومؤيدي الإرهاب في المنطقة يواصلون قتل الأبرياءوبدون أي اعتبار للقيم أو المعايير، ناهيك عن القوانين الدولية وحقوق الإنسان الأساسية.

وخلال العام الماضي وحده، قُتل أو جرح أكثر من ٠٠٠ ١١ شخص في أفغانستان، معظمهم على يد المعارضة المسلحة للحكومة. ويعرض استمرار الإرهاب والصراع أفغانستان للخطر. إن الخطر الذي يحيق بوجود البلد ذاته ونظامه الديمقراطي وحقوق الإنسان والحريات والاقتصاد، كبير وهائل. ويسبب ذلك الإحباط وخيبة الأمل والألم للشعب الأفغاني بشكل يومي.

ويتطلب القانون الدولي ودستور أفغانستان منها الوفاء بالتزامها المتعلق باحترام حقوق الإنسان وحمايتها والتقيد بها. ويجب على البلد التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث يوميا، ويرتكبها أشخاص ذوو نفوذ، كما يجب عليه التصدي بشكل حقيقي وفعال لتعذيب الناس والمعاملة اللاإنسانية والمهينة لهم. ويجب أن يُقدم جميع المسؤولين الذين ينتهكون حقوق الإنسان إلى العدالة.

وأدوات الحكم الرشيد والمؤسسات القوية التي تعمل في مجال إنفاذ القانون ومكافحة الفساد هي مفتاح تعزيز وحماية وإعمال حقوق الإنسان في أفغانستان. وأود أن أناشد المجتمع الدولي التنسيق والتعاون مع الحكومة الأفغانية في هذا الصدد. وإقامة هياكل موازية لإيجاد حلول سريعة على المدى القصير، وهو ما يقوض المسؤولية الفعلية للمؤسسات الرسمية، لن يؤدي إلى حل المشكلة. ونحن نعلم جميعا أن حقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن أمور مترابطة، وهي تتطلب وجود مؤسسات مستقرة وقوية وشفافة وخاضعة للمساءلة، مع مشاركة شاملة من جانب المواطنين.

وأخيرا، أكرر أن حماية وتعزيز حقوق الإنسان مسؤولية مشتركة، وأن شعب أفغانستان بحاجة إلى دعم المجلس المستمر. وفي هذا السياق، فإن أفغانستان مرشحة لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. وإنني أتطلع إلى الدعم الكامل من جانب الدول الأعضاء لترشيحنا. وأناشد المجتمع الدولي والأمم المتحدة دعم اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان لمواصلة القيام بشكل مستقل بعملها في رصد حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها. إن الشعب الأفغاني يستحق العيش بكامل كرامته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة سمر على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد سايكال (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ المملكة المتحدة على قيادتها لمجلس الأمن في هذا الشهر. وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقديم أول تقرير له (S/2017/189) عن الحالة في أفغانستان. واسمحوا لي أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السفير تاداميتشي ياماموتو، ورئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، السيدة سيما سمر، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

نظرا لخطورة الحالة في بلدي، أود أن أكرس بياني اليوم للحالة الأمنية الصعبة والخطط الخفية وعملية السلام والحاجة المتزايدة باطراد للتعاون الإقليمي والعالمي.

في الأشهر الأخيرة، أدت العشرات من الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء أفغانستان إلى وقوع عشرات الضحايا من الأبرياء. وفي كانون الثاني/يناير، أسفرت ثلاث هجمات

إرهابية متزامنة في كابل ومقاطعتي قندهار وهلمند عن قتل أو تشويه كثر من ١٦٠ شخصا، بمن فيهم ستة دبلوماسيين إماراتيين. وفي شهر شباط/فبراير، تعرضت المحكمة العليا، رمز العدالة لدينا، للهجوم مما تسبب في وقوع العديد من الضحايا. وفي الأسبوع الماضي، أسفر هجومان منفصلان وقعا في قلب كابل عن مقتل العديد من المدنيين. وأخيرا، جرى قبل يومين فقط شن هجوم على أكبر مستشفى في أفغانستان، مما خلف وقوع أكثر من ١٤٠ شخصا بين قتيل وجريح، الكثيرون منهم من الأطباء أو الممرضين أو المرضى. وأعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن معظم تلك الهجمات، ولكن أيا كانت هوية مرتكبي هذه الهجمات، فقد أثبتت تحقيقاتنا بوضوح أنه جرى التخطيط لها خارج حدودنا على الجانب الآخر من خط دوراند.

وهذا هو العامل الأساسي الذي يتعين معالجته. وسارع مجلس الأمن بإصدار بيان صحفي (SC/12743)، يدين تلك الهجمات بأشد العبارات، ونحن ممتنون لذلك. وأكد البيان،

”ضرورة تقديم مرتكبي تلك الأفعال الإرهابية المشينة ومنظميها وممولها ورعاتها إلى العدالة“.

كما حث

”جميع الدول، وفقا لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، على التعاون بنشاط مع السلطات الأفغانية في هذا الصدد“.

وهذا هو في الواقع ما طالبت به أفغانستان على مدى سنوات عديدة. ويود بلدي حكومة وشعبا أن يعرف لماذا، بعد الفظائع الإرهابية التي لا تعد ولا تحصى وبيانات مجلس الأمن الخاصة التي تدينها، لا نزال نشهد إفلات مرتكبي ومدبري أعمال العنف التي لا تتوقف من العقاب.

وأود أن أكن واضحا تماما: النزاع في بلدنا ليس محلي النشأة، كما يحاول البعض باستماتة وبشكل مخادع تصويره على ذلك النحو. بل على العكس، إنه نتيجة الصلات بين المخدرات غير المشروعة والتطرف المصحوب بالعنف ورعاية الدولة للإرهاب، بما لها من أبعاد إقليمية وعواقب عالمية. وللأسف، فقد تحول إلى حرب غير معلنة من جانب دولة مجاورة تواصل منذ سنوات عديدة تنسيق وتيسير وتدبير العنف بواسطة قوات مقاتلة بالوكالة وأكثر من ٢٠ شبكة إرهابية. إن تلك الجماعات تستفيد من هياكل أساسية خارجية كاملة لإبقاء أفغانستان مختلة التوازن، وذلك لأسباب تتعارض مع رغبتنا في العيش في منطقة تنعم بالسلام والازدهار.

وأكدنا مرارا وتكرارا في بيانات سابقة أمام المجلس على الإجراءات الباكستانية التي تدعم الأنشطة الإرهابية في بلدنا. واليوم، أود أن أقتبس مما قاله مسؤولون باكستانيون كبار. فقد قال الجنرال برويز مشرف، الذي قاد باكستان لثماني سنوات في منصب الرئيس، باعتزاز في مقابلة مع صحيفة ”الغارديان“ في عام ٢٠١٥:

”أسست دوائر الاستخبارات المشتركة الباكستانية حركة طالبان من أجل التصدي للتحركات الهندية ضد باكستان“.

وقال السيد سرتاج عزيز، مستشار رئيس الوزراء للشؤون الخارجية، في العام الماضي إن قادة طالبان يقيمون في باكستان وأن للباكستانيين نفوذا عليهم. وقبل أسبوعين، كتب السيد أشرف جهانجير قاضي، سفير باكستان السابق لدى الولايات المتحدة وروسيا والصين والهند والممثل الخاص السابق للأمين العام في العراق والسودان، في مجلة ”هيرالد“ الباكستانية.

”بعد هزيمة الاتحاد السوفياتي وانسحابه، أشعلنا (عمدا أو عن غير عمد) حربا أهلية مدمرة وفرضنا

حركة همجية من العصور الوسطى هي حركة طالبان على الشعب الأفغاني التعيس‘‘.

وتؤكد كلماته فحسب حقيقة أن باكستان تعلن عن سياسة وتتبع أخرى.

وفي مقال نُشر في صحيفة ’’نيويورك تايمز‘‘ في عام ٢٠١٣، حدد السيد حسين حقاني، وهو سفير سابق آخر لباكستان لدى الولايات المتحدة وسري لانكا، بوضوح الصلات المستمرة بين أجهزة الدولة الباكستانية وحركة طالبان. وذكر في سياق محادثات السلام:

’’لم تغير حركة طالبان ومرشدوها الباكستانيون من حججهم ولا ميلهم للتلاعب بالحقائق‘‘.

ولم تكن الاقتباسات والاعترافات التي أشرت إليها للتو مجرد شعارات رنانة من جانب كابل وهي لا تشكل رمزا للعبة إلقاء اللوم على الآخر، كما تدعي دولة عضو معروفة. لقد كان ذلك كلام باكستان.

وفي ظل هذه الخلفية، أسفرت سلسلة من الهجمات الإرهابية المؤسفة في باكستان في شهر شباط/فبراير عن مقتل عشرات من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء وعن جرح عدد كبير آخر منهم. وكما كان الحال دائما، يتشاطر الأفغان دائما ألم وكرب أشقائهم وشقيقاتهم الباكستانيين. بيد أن حكومة باكستان، دون إيلاء أي اعتبار لأي عملية تحقيق أو للحقائق الواضحة، ألقت اللوم فورا على أفغانستان بعد وقوع الهجمات وأمعنت في انتهاك سلامتها الإقليمية وأغلقت المعابر الحدودية الرئيسية مما أدى إلى عرقلة حركة التجارة والعبور، وشرعت في مضايقة مواطنينا الذين يسافرون إلى ذلك البلد أو يعيشون هناك. وتشكل هذه التدابير انتهاكا واضحا لمبادئ منظمة التجارة العالمية ولحقوق البلدان غير الساحلية، بما في ذلك حريتها في الوصول إلى البحار.

وقد سجلنا، في الفترة من كانون الثاني/يناير وحتى اليوم، ما لا يقل عن ٥٩ حالة انتهاك للأراضي الأفغانية من قبل القوات العسكرية الباكستانية، بما في ذلك ثلاثة انتهاكات لمجالنا الجوي وقصف بأكثر من ١ ٣٧٥ قذيفة مدفعية عبر الحدود تسببت في وقوع عشرات الضحايا وتشريد ٤٥٠ أسرة في منتصف شتاء بارد في مقاطعاتنا الشرقية، وفي إحراق غاباتنا، وبناء غير قانوني لهياكل أساسية بالقرب من المنطقة الحدودية، ومناورات عدوانية بالدبابات والأسلحة الثقيلة.

ولم يتوقف الاستهزاء باللياقة في علاقات الجوار هناك، إذ أخذت أساليب طمس الحقائق والتضليل تطغى. وبعدها أصدرت لنا باكستان قائمة تضم ٧٦ ممن أدعت الاشتباه في أنهم إرهابيون في أفغانستان، ووجدنا بعد فحص دقيق من قبلنا ومن قبل شركائنا الدوليين أنها بحاجة ماسة إلى تحقق.

وقد كان ردنا على كل هذه الاستفزازات متزنا ومنهجيا. فقد قدمنا ٢٥ مذكرة احتجاج إلى حكومة باكستان، وفي الأسابيع القليلة الماضية، استدعينا سفيرها في كابل في ثلاث مناسبات. وقدمنا لحكومتهم قائمة تضم ٨٦ إرهابيا معروفا، و ٣٢ مركزا للتدريب، بما في ذلك مراكز لحركة طالبان وشبكة حقاني وطالبنا بإغلاقها الفوري. وطالبنا بتحقق من قبل طرف ثالث من جهود الجانبين. ولم نتلق أي رد حتى الآن. وقد تم إطلاع الأمين العام ومجلس الأمن والشركاء الدوليين الآخرين جميعا على هذه التطورات.

وإذ تستنكر حكومتنا الهجمات الإرهابية في باكستان بقوة، فإننا بالتأكيد نشهد آثار نكسة استخدام العنف بالوكالة كأدوات للسياسة الخارجية، اعتمدتها دوائر صنع القرار في ذلك البلد في الثمانينات وما تزال تمارسها حتى اليوم. وبعبارة أخرى، فإن أخطاء الماضي أخذت تلاحق مرتكبيها. لقد ذكرنا نظراءنا الباكستانيين في مناسبات عديدة بأنهم يحصدون ما يزرعون. ونقول مرة أخرى إن الوقت قد حان لتغير

باكستان سياستها الفاشلة تلك من أجل مصلحتها، بالكف عن استخدام الإرهابيين المتطرفين في السياسة الخارجية، والانضمام بإخلاص إلى الكفاح الدولي ضد جميع أشكال الإرهاب وألوانه.

إن باكستان لا تحاول التسبب في جمود في ميدان المعركة فحسب، بجعلها أفغانستان تترف، بل تعوق المسار السياسي. وإن صناع القرار الباكستانيين يواصلون استخدام الإنكار المقبول وتحويل اللوم إلى الآخر، آملين في إكساب الشرعية لجماعات مثل حركة طالبان، كجزء من تكتيكاتهم الدفاعية في الوقت الذي يتلاعبون فيه بالتصدعات الجيوسياسية لصالحهم. لقد نسوا أن الشرعية في بلدي تتدفق من خلال الشعب والنظام الدستوري، لا من خلال أعمال الإرهاب والتخويف والإكراه على فرض التفكير والسلوك الراديكالي المتطرف بإساءة تفسير وإساءة استخدام ديننا الإسلامي الحنيف. ولا يمكن للمحادثات المؤدية إلى عملية سلام أن تنجح إلا عندما تتم مراجعة السياسات، ويحظر استخدام الملاذات الآمنة، ويكبح تمويل الإرهاب وينبذ العنف. ولا يمكن تحقيق السلام بالتشدق والتظاهر بأنك ضحية انتقائية.

وفي هذه اللحظة التي نتكلم فيها، تقاتل قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، بقدر كبير من القدرة على الصمود والتصميم، شبكة من الجماعات الإرهابية الإقليمية والعالمية، جاءت إلى أفغانستان بمختلف الأهداف. وقد منعت قواتنا، في ٢٠١٦، طالبان والإرهابيين المنتسبة إليها من الاستيلاء على مراكز سكانية رئيسية. وفي كانون الثاني/يناير، اعتمدنا استراتيجية أمنية وطنية لأربع سنوات، تركز على تعزيز القدرات القتالية وتنمية المهارات القيادة وتحسين وحدة وتنسيق القيادة. وسيتواصل الكفاح ضد الإرهاب بمزيد من العزم، بالاستناد إلى استراتيجيتنا الأمنية. وبناء على ذلك، فإن استمرار الدعم من شركائنا الدوليين يظل أمرا بالغ الأهمية لاستدامة قواتنا على الأجل الطويل. وفي ضوء ذلك، أكرر هنا مرة أخرى أن شراكات أفغانستان الاستراتيجية لن تمس بأي حال من الأحوال بأي بلد داخل منطقتنا أو خارجها. وعلى العكس من ذلك، فإن الاستثمار في الأمن الأفغاني هو في الواقع استثمار في الأمن الإقليمي والعالمي.

لقد أوجد الافتقار إلى قناة حوار مفيدة تركز على النتائج ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية للتوتر بين كابل وإسلام أباد، لسنوات، عجزا هائلا في الثقة. ويتطلب خفض هذا العجز إرادة سياسية وتفاعلات صحية بين البلدين. ومن جانبنا، إذا نظرنا إلى السجل، فإن أفغانستان ظلت دائما على استعداد للدخول في حوار بناء ومرتكز على النتائج.

إننا نرحب بأي مبادرة جادة وشفافة لمساعدتنا على التوصل إلى تلك المرحلة من الحوار. وفي رأينا، يمكن لمجموعة التنسيق الرباعية ومؤتمر موسكو السداسي الذي عقد مؤخرا بشأن أفغانستان، أن يكونا مفيدين في هذا المسعى، إذا استخدما ونسقنا على النحو المناسب. فهاتان المبادرتان، في جملة أمور، تؤكدان على مجموعة من المبادئ التوجيهية، وأبرزها أن أي عملية سلام ينبغي أن تكون بقيادة أفغانية وأن المنطقة يجب أن تدعم الحكومة الأفغانية في سعيها لتحقيق السلام المستدام. وكذلك تسلمان، علاوة على ذلك، بأهمية انخراط جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية ذات الصلة بطريقة بناءة.

إننا نعرف من التجارب السابقة أن أي احتمال للنجاح في جهود السلام يتوقف على عدد من المبادئ. أولا، أي محاولة لحل القضايا الحالية أو التاريخية بين الحكومات أو كليهما، تتطلب إرادة سياسية وطنية قوية وتحكيما دوليا محايدا ومحل ثقة واتفاق. ثانيا، تحتاج جميع الأطراف إلى تحديد نطاق الحوار والمفاوضات والاتفاق عليه، بما يؤدي إلى مجموعة محددة من المنجزات والنتائج التي يمكن أن تدعمها الجهات الإقليمية ويضمنها

المجتمع الدولي في نهاية المطاف. ثالثا، ينبغي لجميع الأطراف أن تكون راغبة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، لا نتائجه الثانوية، وفي تسوية مجالات الخلاف بالالتزام بالقانون الدولي واستخدامه وان تستخدم السوابق الواقعية وأفضل الممارسات أو كليهما وأن تستخدم المعايير القضائية الأخرى، وأن تتجنب افتراضات السياسة الواقعية. رابعا، بالنظر إلى حساسية الموقف الجيوسياسي لأفغانستان يتعين أن ينخرط جميع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في جهود بناء السلام ومكافحة الإرهاب في الأجل الطويل، وأن يأخذوا في الحسبان تعقيدات الهيكل الأمني الإقليمي والعالمي المعقد، ويتفقوا على وضع يضمن الاستقرار والتوازن وعدم التدخل والسيادة والمشاركة الإيجابية في أفغانستان. خامسا، يتطلب الإبقاء على مبدأي السيادة وعدم التدخل في صلب أهدافنا أن تصبح أفغانستان رمزا للتعاون الدولي، حيث تنحي القوى العالمية والإقليمية جانبا تنافسها ومصالحها القصيرة الأمد بالموافقة على التعاون بروح من الثقة والمنفعة المتبادلة على المدى الطويل.

سنحتفل في أيام قليلة بعيد النيروز – بداية سنتنا الجديدة في اليوم الأول من الربيع – وهي مناسبة احتفالية ترمز إلى السلام والتضامن والوئام فيما بين شعبنا والمنطقة الأوسع. ولكن، كما أظهرت الهجمات الأخيرة فإن الأفغان سيحتفلون بقلب مثقل. ومن ناحية أخرى تركز حركة طالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية بشكل قاطع، من خلال اعتزامها على القيام بما يسمى بهجوم الربيع، على التسبب في المزيد من الرعب والذعر والخوف، بما لا يترك مجالا للبهجة بين الرجال والنساء والأطفال.

ونأمل، هذه المرة، أن نواجه جماعيا موسمهم الجديد للقتل والفوضى. إن قوات أمننا الوطنية الباسلة والشجاعة مستعدة وشديدة العزم على الدفاع عن شعبنا بثقة وقوة كاملتين. لقد تمكنا من تجاوز فترة ما بعد الانتقال ٢٠١٥؛ وهزمنا كل خطة رئيسية للجماعات الإرهابية وداعميها الخارجيين للاستيلاء على المراكز السكانية الرئيسية وتصدينا لها في عام ٢٠١٦؛ وسنقوم، في عام ٢٠١٧، بدعم المجلس وبفضل الله تعالى، بإذلال وتدمير أعداء السلام والأمن في أفغانستان. إننا ملتزمون تماما بالتأكد من أن جهودنا الجديدة ستكون جهودا نفتح فيها الطريق أمام سلام دائم في بلدنا ومنطقتنا وفي جميع أنحاء العالم. ونشاطر الأمين العام أنطونيو غوتيريش مناشدته المجتمع الدولي جعل عام ٢٠١٧ عاما للسلام. وبالنسبة لنا فإن ذلك يبدأ من الوطن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن. وأود أن أذكر جميع المتكلمين بأنه وفقا للمذكرة الرئاسية S/2010/507، تشجّع الرئاسة جميع المتكلمين على اختتام ملاحظاتهم في مدة خمس دقائق. وسيومض ضوء الميكروفون الأحمر عندما تنتهي الدقائق الخمس، بمعنى أنه حان الوقت ليختتم الوفد ملاحظاته. ولدينا في الصباح عدد كبير من المتكلمين المسجلين على القائمة وبرنامج حافل بعد الظهر أيضا، لذا، إذا لزم الأمر فسأستخدم المطرقة لأشجع المتكلمين باحترام على التقيد بالوقت المحدد.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو والسيدة سيما سمر، من اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، على إحاطتيهما الإعلاميتين الحافلتين بالمعلومات اليوم. فقد قدما لنا نظرة ثاقبة بشأن الحالة في أفغانستان اليوم، وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد الشعب الأفغاني. ونحن نعمل مع أعضاء المجلس الآخرين لإعداد مشروع قرار جديد لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والذي نتوقع أن نعتمده في الأسبوع المقبل.

وكما يوضح أحدث تقرير للأمين العام (S/2017/189)، فهناك القليل من الأخبار الطيبة القادمة من أفغانستان. وبلغت

الإصابات بين المدنيين رقماً قياسياً، وهو اتجاه مقلق مستمر منذ عام ٢٠١٣. ومات نحو ٠٠٠ ٣٠ شخص خلال النزاع حتى الآن. وقتل ما يقرب من ٠٠٠ ١ طفل في عام ٢٠١٦ وحده. وهذا إهدار مروع للحياة وتبديد للإمكانات في ما يتعلق بمستقبل أفغانستان. والأرقام مأساوية بشكل خاص لأن الموارد البشرية والتنمية البشرية يجب أن يكونا الأساس للتنمية الاقتصادية والاعتماد على الذات في أفغانستان مستقبلا. وستستمر في هذا العام التحديات الخطيرة للأمن في أفغانستان. وقد أصدر المجلس ٤ بيانات صحفية يدين فيها الهجمات الإرهابية. ومع أن هناك العديد من المبادرات والجهود الجارية بشأن الأمن في أفغانستان، فإن أكثر ما نحتاج إليه هو تحقيق نتائج ملموسة تكافح الاتجاهات السلبية التي نراها.

وعلينا أن نواصل الإصرار على رؤية إحراز تقدم في مكافحة الفساد وخطة الإصلاح لأفغانستان، مع القيام أيضاً باستكشاف المشاركة التي يمكن أن تعزز أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد في الأجلين المتوسط والطويل. والعمالة أمر رئيسي. ويتجلى نهج اليابان في هذا الصدد كأوضح ما يكون في مختلف مشاريع التعاون الإقليمي المبينة في الوثائق ذات الصلة بشأن أفغانستان. ونعتقد أن التركيز ينبغي أن ينصب على تعزيز قدرة المجتمع على الصمود. وهذا يشمل دعم الصناعات الأساسية مثل الزراعة من خلال إعادة تأهيل الأسواق وإمكانية الوصول إليها، ودعم البرنامج الحكومي ذي الأولوية للتنمية الزراعية الشاملة على الصعيد الوطني، الأمر الذي سيساعد على زيادة العمالة.

ويجب أن نعالج التهديدات الأمنية الوشيكة. ونحن نقدّر نتائج مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو في العام الماضي والتنفيذ المطرد لها. وتؤدي بعثة الدعم الوطيد دوراً أساسياً. ويسهم التعاون الإقليمي أيضاً في الأمن، ونطلب من البعثة تنسيق مختلف الجهود المبذولة لتحقيق أقصى قدر من التأثير. ويكتسي تحسين القدرات والموارد البشرية في القطاع الأمني أهمية خاصة. وتتطلب أفغانستان مزيجاً من الجهود القصيرة الأجل والمشاركة المتوسطة والطويلة الأجل. وتود اليابان مرة أخرى التأكيد على أهمية اتباع نهج قائم على النتائج، يتجاوز مجرد الالتزامات. ولن يجلب الأمل للشعب الأفغاني سوى التنفيذ الفعلي وتحقيق نتائج، من خلال خفض عدد الخسائر في الأرواح وزيادة العمالة وتوفير المزيد من التدريب وزيادة الأراضي لتحسين الإنتاج الزراعي.

وستسعى اليابان جاهدة، بوصفها البلد الذي يقف في الصدارة بشأن هذا الملف في المجلس، إلى إيجاد مزيد من الفرص لتحسين فهم الحالة الفعلية على أرض الواقع وكيف يمكن للمجلس القيام بعمل أفضل في دعم إجراء تحسينات ملموسة في الأمن والتنمية. ونأمل أن يرتبط ذلك بتنشيط المناقشة في نيويورك وتحقيق مستقبل أفضل لأفغانستان.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للسيد ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن تقرير الأمين العام (S/2017/189) عن أفغانستان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أن أشكر الأمين العام على التقرير نفسه، الذي وجدناه مفيداً جداً، لا سيما لأمثالنا الذين لا يدعون المعرفة العميقة بالحالة الأفغانية. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان ورئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان على ملاحظاتهما.

على الرغم من التقدم الملحوظ المُحرز في المجالات الثلاثة التي أشار إليها السيد ياماموتو في إحاطته الإعلامية، لا تزال أفغانستان تواجه تحديات هائلة، كما يوضح تقرير الأمين العام والبيان الذي أدلى به ممثل أفغانستان بشكل أكبر. ومن البديهي أن البلد يحتاج إلى الفهم والدعم. ويبدو أن الحالة السياسية، بما في ذلك على أعلى المستويات، تتطلب تماسكا

أيضاً. وفي ضوء هذه الحالة نرى ضرورة استمرار الدعم والتعاون من جانب المجتمع الدولي إذا كان لأفغانستان أن تتغلب على تلك التحديات. وفي هذا الصدد، فإن الجهود التي تبذلها البعثة لتعزيز السلام والمصالحة والتنمية في أفغانستان، مع الاحترام الكامل لسيادة البلد وقيادة الحكومة الأفغانية للعملية وإمساكها بزمامها، لا تزال هامة جداً، ونحن نؤيد تجديد ولايتها لمدة سنة أخرى.

وكما يوضح تقرير الأمين العام، فإن الحالة الأمنية لم تتحسن. بل على العكس من ذلك، فقد صارت في عام ٢٠١٦ أسوأ منها عام ٢٠١٥، ويبدو أن هذا الاتجاه مستمر في هذا العام. ويؤكد التقرير، بشكل مناسب جداً في رأينا، حقيقة أن المدنيين هم الذين يدفعون أفدح الأثمان. إن التهديدات التي تشكلها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المسلحة الأخرى تمثل شاغلا أمنيا خطيرا ليس للبلد فحسب، بل أيضاً للمنطقة الأوسع نطاقاً. وتزايد عدد الهجمات الإرهابية، مثل تلك التي وقعت مؤخراً في كابل وأنحاء أخرى من البلد، هو إشارة واضحة إلى مدى تدهور الحالة الأمنية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر إدانتنا القوية للهجمات الإرهابية ولنعرب عن عميق مواساتنا وتعازينا لأسر الضحايا، وكذلك لشعب وحكومة أفغانستان. وما فتئ الاتجار غير المشروع بالمخدرات يزيد من تعقيد الحالة الأمنية في أفغانستان والمنطقة الأوسع نطاقاً.

وكما أشار الممثل الخاص ياماموتو، لا يمكن كفالة أمن أفغانستان واستقرارها في الأجل الطويل إلا عن طريق عملية سياسية شاملة وجامعة يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها. وفي هذا الصدد، ننوه بالتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ اتفاق السلام مع الحزب الإسلامي – قلب الدين، بما في ذلك رفع الجزاءات التي كانت مفروضة على قلب الدين حكمتيار. بيد أننا نفهم أن محادثات السلام بين الحكومة وحركة طالبان لا تزال مجمدة. ومن الواضح، بعد الاستماع إلى بيان ممثل أفغانستان، أنه يمكننا أن نرى كيف أن تلك العملية شاقة بالفعل. وكما يشير تقرير الأمين العام، فدور البلدان الأخرى في المنطقة عامل حيوي أيضاً في تهيئة الظروف اللازمة للنهوض بجهود السلام.

وأخيراً، فإن الحالة السياسية والأمنية في أفغانستان لن تتحسن إذا لم نتخذ نهجاً شاملاً لمعالجة التحديات الاقتصادية والإنمائية التي تواجه البلد. ويتحتم على المجتمع الدولي تقديم الدعم المنسق لجهود التعمير والتنمية من خلال تنفيذ الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان. ويحدونا الأمل في أن يتم الوفاء بالالتزامات التي قطعت في مؤتمر بروكسل المعقود في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن دعمنا وتضامننا مع الحكومة الأفغانية في عمليتها الجبارة لمعالجة التحديات المتعددة التي تواجه البلد بهدف تعزيز السلام والمصالحة والتنمية. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة على دورها في دعم تلك المساعي وجهودها للوفاء بولايتها في ظروف صعبة.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية الشاملة، وأن أثني على السيدة سيما سمر لعملها وشجاعتها بوصفها مدافعا قويا عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة في أفغانستان. وأرحب بحقيقة أنها أول امرأة على الإطلاق تتكلم في مجلس الأمن بشأن أفغانستان.

تدين إيطاليا بشدة الهجوم الإرهابي الشنيع الذي شُن قبل يومين على مستشفى عسكري في كابل، علاوة على جميع الهجمات الأخرى التي شُنت في ذلك البلد. ونتقدم بخالص تعازينا إلى أسر جميع الضحايا.

ونؤكد مجددا أيضا دعمنا للجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الذي لا يزال يشكّل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في أفغانستان. ومن الضروري أن تكون هناك قوات أمن ودفاع أفغانية قادرة على التصدي لتلك التحديات المستمرة بطريقة فعالة ومستقلة.

وفي إطار بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن إيطاليا ملتزمة بتقديم دعم ملموس إلى حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى تعزيز قوة الدفاع الوطني الأمنية. ويستحق أفراد القوة الإشادة بشجاعتهم. ونلاحظ أيضا التقدم الهام المحرز حتى الآن في تحسين قدرة قوات الأمن بفضل الناتو وشركائها أيضا في مساعدة تلك القوات. ونأمل أن تشكّل هذه الإنجازات أساسا متينا لإحراز المزيد من التقدم.

وتشير إحصاءات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لعام ٢٠١٦ باستمرار إلى ارتفاع مستويات العنف في النزاع الأفغاني. ويساورنا بالغ القلق إزاء ازدياد الإصابات في صفوف المدنيين على النحو المبيّن في تقرير الأمين العام (S/2017/189)، وكذلك الحالة الخطيرة للمشردين داخليا والعائدين. ويجب أن نعمل معا بجهد متجدد لوقف دوامة العنف هذه وإرساء الأساس اللازم لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان.

وفي ذلك السياق، يود بلدي أن يؤكد مجددا تأييده التام لالتزام حكومة الوحدة الوطنية بإطلاق عملية سلام يقودها ويملكها الأفغان. ويتطلب ذلك الهدف المشاركة البناءة من جميع الجهات الدولية والإقليمية القادرة على الإسهام الفعال. وفي ذلك الصدد، وخاصة بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، تؤيد إيطاليا بقوة جميع تلك المبادرات.

ولأجل تعزيز فرص الحوار والتفاهم السياسي بين الحكومة والحركات المتمردة في أفغانستان، فإن من الضروري توفير مناخ إيجابي فضلا عن التعاون الفعلي بين البلدان المجاورة. ويحدونا أمل صادق في أن يتحقق قريبا هذا الشرط على أساس المصالح المشتركة الدائمة من قبيل مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بوصفهما من العوامل المزعزعة الخطيرة ليس لأفغانستان فحسب بل للمنطقة بأسرها.

ويتطلب تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان توطيد مؤسسات الدولة وتحويلها بواسطة الإجراءات الحكومية الفعالة التي من شأنها تلبية الاحتياجات والتوقعات المشروعة لشعبها. وتواصل حكومة الوحدة الوطنية العمل في عملية إصلاح أساسي مؤخرا فيما يتعلق بإطار السلام والتنمية الوطنية الأفغانية والبرامج الوطنية الأخرى ذات الأولوية. وبالتالي، نرحب بعزم حكومة أفغانستان وبالكثير من النتائج التي تحققت في مختلف القطاعات بالفعل.

وإلى جانب شركائنا في المجتمع الدولي، جددت إيطاليا دعمها الملموس لعملية الإصلاح الداخلي تلك في مؤتمر بروكسل المعني بأفغانستان المعقود في تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، فإن من الأهمية بمكان أن تواصل جهود الإصلاح تلك – التي يشكل وجود حكومة تتسم بالتماسك الداخلي شرطا أساسيا لها – إحراز مزيد من التقدم نحو الاعتماد على الذات. ويكتسي اتخاذ الإجراءات الفورية الحاسمة لأجل مواصلة الإصلاح أهمية خاصة لتلبية التطلعات المشروعة للأغلبية الساحقة من الشعب الأفغاني. وفيما إذا تبددت تلك الآمال، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى انعدام الثقة في مؤسسات الدولة.

ويجب الاستمرار في إعطاء أولوية قصوى لمكافحة الفساد. وبالتالي، نعرب عن تقديرنا لجهود الحكومة والتدابير الأولية التي اعتمدتها في ذلك الصدد، ونحثها على المضي قدما بحزم في ذلك الكفاح.

وتتمثل الأولوية الأخرى في ضرورة الدفاع المستمر عن حقوق المرأة وتمكينها على جميع مستويات المجتمع. وهذا

ما يجعلنا نشعر بالقلق إزاء خطر الانتكاسات في ذلك المجال، مثل محدودية حصول الشابات والفتيات على التعليم بسبب تدهور الوضع الأمني. وندعو حكومة أفغانستان إلى بذل مزيد من الجهد في ذلك الصدد. وعلاوة على ذلك، نأمل أن يتحقق ضمان حقوق المرأة في سياق تعزيز عملية السلام عن طريق مشاركتها النشطة في إطار المفاوضات المستقبلية.

وفي ضوء التطورات المشجعة التي حدثت في مجال الانتخابات خلال الأشهر الأخيرة، فإننا نحث حكومة أفغانستان على إعطاء الأولوية لإنجاز عملية الإصلاح بما يمكّن من إجراء الانتخابات البرلمانية المحلية بأسلوب ديمقراطي شفاف وشامل.

وبوسع حكومة أفغانستان أن تعوِّل على كامل دعم المجتمع الدولي الذي قدَّم المساعدة لذلك الغرض على مستوى استثنائي. ولكن يجب أن تتولى المؤسسات الأفغانية مركز القيادة ما دامت المسؤولية الرئيسية عن إحراز التقدم تقع على عاتقها تمشيا مع مبدأ المساءلة المتبادلة التي تشكّل اليوم أكثر من ذي قبل حجر الزاوية في شراكتنا.

وأخيرا، على الرغم من الظروف الصعبة والمعقدة التي تواجهها أفغانستان حاليا، ما زالت البعثة تؤدي دورا أساسيا في تنسيق دعم المجتمع الدولي وهي تسعى إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام والتنمية المستدامة للشعب الأفغاني. وبالتالي تتشاطر إيطاليا الإعراب عن عميق التقدير لعملها وتؤيد تجديد ولايتها المرتقب.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشاطر الآخرين توجيه الشكر إلى الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية هذا الصباح. ونرحب أيما ترحيب بتقرير الأمين العام (S/2017/189) الذي يؤكد العمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونعتقد أن البعثة لا تزال تؤدي دورا حاسما في عملية تحقيق الاستقرار ومنع تجدد النزاع في أفغانستان. ويسرنا بشكل خاص الاهتمام الملحوظ بالمرأة والسلام والأمن في تقرير الأمين العام. وعليه، أود أيضا أن أرحب بالإحاطة الإعلامية الغنية بالمعلومات التي قدمتها السيدة سيما سمر.

وما تزال السويد ملتزمة تماما بدعم الشعب الأفغاني في مسيرته نحو مجتمع ديمقراطي ينعم بالرخاء والسلم. ويوضح التقرير المعروض علينا اليوم أنه ما يزال هناك شوط يجب المضي فيه في ذلك الطريق. ويبيّن أنه في حين أُحرز تقدم في بعض المجالات، فإن التوقعات الاقتصادية والسياسية والأمنية ما تزال قاتمة. وسيتطلب المضي قدما التنفيذ الكامل للإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تعهدت بها الحكومة في مؤتمر بروكسل المعني بأفغانستان. ونرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها البعثة لدعم تولي أفغانستان تماما زمام أمنها وحوكمتها وتنميتها بما يتسق وعقد التحول. وعلى النحو الذي بيّنه الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو للتو، فإنه ليس بوسع المجتمع الدولي صرف الانتباه عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان. ويجب علينا توجيه جهودنا لدعم النمو المنصف القادر على توفير العمالة والرخاء الفعليين لجميع الأفغان، وخاصة للشباب الأفغاني.

ونهيب بالحكومة مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء انتخابات حرة شاملة شفافة وتتسم بالمصداقية في نظر الشعب الأفغاني. ومن الضروري مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في العملية الانتخابية. ونحث البعثة على مواصلة زيادة الاهتمام بمشاركة المرأة في العمليات الانتخابية والسياسية في أنشطة إبلاغها. ولا ريب أن مشاركة المرأة الكاملة والفعالة في المجالين العام والسياسي أمر هاما للغاية لضمان تحقيق السلام الدائم والقضاء على الفقر. وعليه، فإن إشراك المرأة بطريقة مجدية في عملية السلام، بما في ذلك تنفيذ اتفاق السلام الجاري مع الحزب الإسلامي (قلب الدين) يكتسي أهمية بالغة.

وإن استبعاد نصف السكان من العملية السلام ليس خطأ فحسب، بل يتسم بقصور النظر أيضا. وقد ثبت أن إشراك المرأة في عمليات السلام يؤدي إلى المزيد من اتفاقات السلام الناجحة والمستدامة.

وما تزال حالة المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان والوضع الأمني في أفغانستان أمرا مثيرا للقلق. ويساورنا القلق على وجه الخصوص إزاء بلوغ عدد الإصابات بين المدنيين أعلى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٩، لا سيما وأن معظمهم من الأطفال، بل إن أفغانستان تعدُّ إحدى أكثر الأماكن خطورة على الأطفال في العالم. ومن المذهل أن واحدا بين كل أربع ضحايا في أفغانستان كان طفلا في عام ٢٠١٥. ويعيش الأطفال أيضا في خوف من الاختطاف والتجنيد بوصفهم أطفالا جنودا. وندعو جميع أطراف النزاع إلى وقف جميع الهجمات المتعمدة والمحددة الأهداف على المدنيين، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحمايتهم.

وتجب إدانة جميع هذه الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وندين بشدة الهجوم الأخير على اللجنة الدولية للصليب الأحمر، علاوة على الهجوم على مستشفى في كابل يوم الأربعاء. ويجب على جميع أطراف النزاع تنفيذ واحترام القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) المتعلق بحماية الرعاية الصحية في حالات النزاع. وندعو الحكومة الأفغانية إلى إبلاغ الأمين العام عن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار. ويجب عدم استهداف الأماكن التي يلجأ إليها الشباب والمرضى طلبا للدعم.

إن بناء مجتمعات يسودها السلام ولا يهمش فيها أحد ليس أمرا سهلا. ويتطلب الشجاعة والتصميم من جانب جميع الأطراف. والتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض السياسي للنزاع في أفغانستان هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام المستدام والسبيل الوحيد لبناء أفغانستان يمكن فيها لجميع المواطنين الاضطلاع بدورهم بشكل كامل وتحقيق إمكاناتهم الكاملة، بغض النظر عن النوع أو الدين أو الأصل العرقي. ويعد التوصل إلى هذه التسوية أكثر إلحاحا الآن من أي وقت مضى. ونحن نشجع بقوة مواصلة بذل جهود بقيادة وملكية أفغانية صوب تحقيق الوحدة والتعاون، على غرار الاتفاق الذي تم التوصل إليه من خلال التفاوض مع ”الحزب الإسلامي“. وهناك حاجة الآن لزيادة الحوار السياسي مع الجماعات المتمردة الأخرى، بما فيها حركة طالبان.

وعلى نحو ما أشار إليه الممثل الخاص للأمين العام، فإن التوترات الإقليمية لا تزال تقوض تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل في أفغانستان. إن بناء أفغانستان تنعم بالسلام والرخاء سيعود بالنفع على المنطقة بأسرها. وندعو جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما البلدان المجاورة لأفغانستان، إلى العمل بصورة بناءة ومسؤولة من أجل تحقيق السلام. ونشجع منظومة الأمم المتحدة – سواء في الميدان أو في المقر – على المشاركة بنشاط في الأنشطة والحوار الذي يعزز التعاون والاستقرار الإقليميين.

وأخيرا، ما فتئت السويد تقدم المساعدة بصورة كبيرة إلى أفغانستان لأكثر من ثلاثة عقود. ولا يزال دعمنا لشعب أفغانستان ثابتا، وسنواصل دعمه فيما يبذله من جهود تهدف للتوصل إلى مجتمع ينعم بالسلام والاستقرار من أجل الجميع.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أكرر تعازي فرنسا للشعب الأفغاني ولأسر ضحايا الهجوم الذي وقع في ٨ آذار/مارس في كابل. وتدين فرنسا بصورة قاطعة هذه الأعمال التي تسعى إلى عرقلة تعافي أفغانستان، والتي يجب ألا يفلت مرتكبوها من العقاب.

كما أود أن أتوجه بجزيل الشكر للممثل الخاص للأمين العام، تاداميتشي ياماموتو، والسيدة سيما سمر، على حضورهما معنا اليوم وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين. وتؤيد فرنسا البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

إن حكومة الوحدة الوطنية في السنة الثالثة من ولايتها، ويجب الترحيب بما أبدته من التزام وما بذلته من جهود لضمان الوصول إلى أفغانستان تنعم بالديمقراطية والاستقرار والازدهار. وقد أوضح مؤتمر بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ مرة أخرى عزمها على المضي قدما في الإصلاحات، بل وكان تذكرة بأن المجتمع الدولي لم يبرح يساند أفغانستان. وتؤكد فرنسا مجددا على دعمها الكامل للحكومة الأفغانية، وتشجعها على مواصلة جهودها لتعزيز تحقيق التنمية والاستقرار في البلد.

وللأسف، فإن استمرار تدهور الحالة الأمنية أمر مقلق للغاية، على النحو المبين في القائمة المؤسفة للخسائر في أرواح المدنيين عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من الجهود الشجاعة التي تبذلها قوات الأمن الأفغانية بدعم من الشركاء الدوليين، لا تزال الهجمات التي تشنها حركة طالبان وتنظيم داعش تستهدف السكان المدنيين بلا انقطاع. وبالإضافة إلى هذه التكلفة البشرية الهائلة بالفعل، هناك تكاليف أخرى تتمثل في الطريقة التي تثقل بها حالة انعدام الأمن كاهل تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد والتقدم نحو تحقيق الاستقرار. ويجب ألا نتهاون في جهودنا لمكافحة هذا العنف وحماية المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، على نحو ما أشار إليه زميلي السويدي.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فمن الأكثر إلحاحا أن نستأنف جهودنا للقيام بعملية سلام يقودها الأفغان من أجل الأفغان. ولا يزال استئناف الحوار مع حركة طالبان احتمالا حاسما. ولذلك تدعو فرنسا جميع الجهات الفاعلة الإقليمية، لا سيما باكستان، إلى استخدام نفوذها للتمكن من إنهاء القتال واستئناف مفاوضات السلام. إن إرساء سلام دائم في البلد مسؤوليتنا الجماعية وكذلك مسؤولية جميع الأطراف الفاعلة الأفغانية.

وأنتقل الآن إلى مسألة الاتجار بالمخدرات، التي ما فتئت تغذي تمرد حركة طالبان. إنها تهدد صحة السكان الأفغان، ويجب أن تستمر في حشد الحكومة الأفغانية. وهنا أيضا، يمكن للحكومة أن تعول على دعم المجتمع الدولي في تنفيذ خطة عملها الوطنية، بما في ذلك من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يوفر تعاونا تقنيا قيما. ويجب الحفاظ على مستوى عال من الطموح بأي ثمن بشأن هذا الموضوع، وكذلك في مكافحة الفساد، حيث إن كليهما حاسمان في إحداث تغييرات إيجابية في مجال التنمية والأمن.

وأخيرا، فإن ارتفاع عدد المشردين داخليا واللاجئين في عام ٢٠١٦ يشكل أيضا تحديا كبيرا. وكما لوحظ في تقرير الأمين العام (S/2017/189)، فقد التزمت الحكومة الأفغانية باستيعاب هذا التدفق على أفضل نحو ممكن. ولذلك، فإننا نشجع ونثني على التنسيق الذي تم التخطيط له مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان للتصدي لأزمة الهجرة هذه، لا سيما من أجل تقديم المساعدة إلى اللاجئين غير الموثقين الذين يشكلون أشد الفئات ضعفا.

ولا يزال هناك شوط طويل لنقطعه في عقد التحول، ولكن المسار الذي اختطته الحكومة الأفغانية هو المسار الصحيح، على نحو ما يتجلى في الأعمال التحضيرية للإصلاحات الانتخابية والانتخابات البرلمانية. وفيما يخص هذه المسألة وكذلك المسائل الأخرى، بوسع أفغانستان أن تعول على الدعم الكامل من جانب فرنسا والمجتمع الدولي. وسيكون تجديد ولاية البعثة، المقرر في الأيام المقبلة، دليلا آخر على ذلك. وفي هذا السياق الذي لا يزال هشا، فإن التزام الأمم المتحدة الكامل بدعم الحكومة الأفغانية يكتسي أهمية حاسمة.

وأود أن أختتم بالإشادة بالعمل المنجز في عين المكان من جانب جميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان، الذين يتعاملون مع ظروف صعبة للغاية، ونشيد بهم جميعا من خلال الممثل الخاص للأمين العام.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن مسألة أفغانستان. وقد استمعت الصين بعناية إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو، وإلى البيانين اللذين أدلت بهما السيدة سمر، من اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والسفير سايكال، الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة.

تمر أفغانستان، في الوقت الحاضر، بمرحلة انتقالية حاسمة. وتثني الصين على حكومة الوحدة الوطنية لما بذلته من جهود متواصلة في الحفاظ على الاستقرار الوطني، وتشجيع المصالحة الوطنية، وتيسير التنمية الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، لا يزال البلد يواجه تحديات خطيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. ولمساعدة أفغانستان على التصدي للتحديات، يجب على المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم الثابت في المجالات التالية.

أولا، يجب تحسين الحالة الأمنية الأفغانية بصورة قوية. ويجب أن يستثمر المجتمع الدولي بكثافة في دعم قوات الدفاع الوطنية الأفغانية وبناء قدرات قوات الأمن، وتعزيز قدراتها على الدفاع عن النفس من أجل التصدي بفعالية للتهديدات التي يفرضها الإرهاب والجريمة عبر الوطنية وتهريب المخدرات. وقد أكدت قرارات الجمعية العامة على التعاون الأمني بين البلدان الإقليمية ومنظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان، وفيما بينها. ونأمل أن تواصل جميع الأطراف المعنية المضي قدما.

ثانيا، من المهم تعزيز عملية المصالحة الوطنية بشكل حازم. فالنهوض بعملية المصالحة الوطنية هو السبيل الوحيد لضمان تحقيق السلام الطويل الأجل في أفغانستان. ويجب أن تركز جميع الأطراف في أفغانستان على المصالح الوطنية ومصالح الشعب وأن تشارك بنشاط في عملية المصالحة. ويجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم الكامل لعملية المصالحة الشاملة التي يملكها ويقودها الأفغان بحيث يمكن لجميع الأطراف المشاركة في محادثات السلام التوصل لنتائج مثمرة دون مزيد من التأخير.

ثالثا، من الضروري بشكل جوهري مساعدة أفغانستان على تعزيز قدراتها في مجال الحوكمة. ففي المسائل المتعلقة بأفغانستان، يكون الشعب الأفغاني هو من له الكلمة الأخيرة. ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم حقا حق الشعب الأفغاني في اختيار نظامه السياسي ومسار التنمية بشكل مستقل، وفي نفس الوقت، استنادا إلى الاستراتيجية الإنمائية الوطنية والاحتياجات المحددة، وأن يساعد الحكومة في تعزيز قدرتها الإدارية بطريقة محددة الهدف.

رابعا، يجب أن يساعد أفغانستان على نحو أكثر فعالية في اندماجها في التنمية الإقليمية. ويجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بتقديم المساعدة والدعم لأفغانستان في تنميتها الاقتصادية. فأفغانستان – بما لديها من ثروات من الموارد وقوة جغرافية – تتمتع بآفاق واسعة في التعاون الاقتصادي الإقليمي.

وقد أكدت قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن على الأهمية الكبيرة التي يكتسيها مشروع ”حزام واحد، طريق واحد“ لتعزيز التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي الأفغاني. ونأمل أن تتمكن جميع الأطراف معا من تعزيز مشروع ”حزام واحد، طريق واحد“ لتعزيز الترابط والتعاون الاقتصادي الإقليمي من أجل مساعدة أفغانستان في تحقيق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

وتثني الصين على العمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونشيد بالبعثة لما قدمته من مساعدة لأفغانستان في الحفاظ على الاستقرار الوطني، وتشجيع التنمية الاقتصادية، وتعزيز القدرات في مجال الحوكمة.

سنواصل دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص للأمين العام السيد ياماموتو.

تتمتع الصين وأفغانستان بعلاقة صداقة عميقة وحسن الجوار لأجيال. وتتطلع الصين إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية. وستواصل الصين دعم أفغانستان في تعزيز بناء قدرتها الأمنية وفي مجال مكافحة الإرهاب، وستدعم منظمة شنغهاي للتعاون إذ تضطلع بدور نشط في ذلك الصدد. وستواصل الصين دعم عملية السلام والمصالحة في أفغانستان وستشارك بنشاط في مجموعة التنسيق الرباعية المؤلفة من أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة الأمريكية، والآليات والعمليات الأخرى ذات الصلة.

تدعم الصين أفغانستان في إدماجها في التعاون الإقليمي. وسنقوم بتنسيق مبادرتنا للحزام والطريق مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان. وسنبذل بالتعاون مع المجتمع الدولي جهودا متضافرة من أجل التعجيل بتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكر السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام، والسيدة سيما سمر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وكذلك زميلنا، السفير سيكل الممثل الدائم لأفغانستان، على إحاطاتهم الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر السفير خيرت عمروف، الممثل الدائم لكازاخستان وجميع أعضاء فريقه على العمل الممتاز الذي قاموا بها على رأس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

إن الحالة الأمنية في أفغانستان لا تزال تثير القلق، في إطار الهجمات الإرهابية المميتة مثل الهجوم الذي شن في قندهار في ١٠ كانون الثاني/يناير، وأدى إلى مقتل ١٥ مدنيا، من بينهم ستة دبلوماسيين من الإمارات العربية المتحدة، والهجوم الذي نُفذ في ٨ آذار/مارس – في اليوم الدولي للمرأة – على المستشفى العسكري في كابل، الذي أودى بحياة أكثر من ٤٠ ضحية. وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأدين بشدة الهجمات الإرهابية العشوائية التي تودي بحياة الآلاف من الأبرياء. وهذه المأساة تذكرنا بأنه على الرغم من التقدم المحرز، وتحديدا لتعزيز الحوار السياسي والتماسك الوطني، لا يزال البلد يواجه تحديات رئيسية سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية.

وعلى الصعيد السياسي، نرحب بالجهود المبذولة لتحقيق التقارب بين زعيمي البلد، الرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله من خلال الحوار البناء لتحسين علاقة عملهما. كذلك ينبغي الترحيب بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام بين الحزب الإسلامي (قلب الدين) والحكومة، فضلا عن بدء عملية الإصلاح الانتخابي والإدارة السليمة والأداء السلس للانتخابات المقبلة، ناهيك عن جهود الحكومة الأفغانية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات بالتشريعات الجديدة. ومع ذلك، نأسف لعدم إحراز تقدم في عملية السلام بين الحكومة وحركة طالبان، لأنها لا تزال تؤثر سلبا على استمرار تدهور الحالة الأمنية في البلد، ولا سيما في المقاطعات في الجنوب، والشمال، والشمال الشرقي من البلد حيث يستمر القتال. وفي ظل بيئة من الهجمات الإرهابية المتكررة، طمأننا وجود القوات الدولية وجهودها لمكافحة الجماعات الإرهابية، ولا سيما حركة طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

لا تزال حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية تثير القلق بسبب استمرار انعدام الأمن، كما يتضح من الزيادة في عدد الضحايا المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال الذين ما زالوا يدفعون ثمنا باهظا. وفاقمت عودة اللاجئين، لا سيما من باكستان، بمن في ذلك أكثر من ٦٥٠ ٠٠٠ من المشردين

داخليا – وهو رقم قياسي في عام ٢٠١٦ – حالة إنسانية مثيرة للقلق بالفعل في بيئة اقتصادية لا تزال قاتمة. إن عمل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تواصل تلبية احتياجات هؤلاء السكان رائعٌ.

بيد أنه من الواضح أن أفغانستان تتطلب المزيد من الدعم والتضامن من جانب المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، فإن اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان التي ترأسها السيدة سمر بشجاعة واقتدار تستحق دعما خاصا. وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، نرحب بتحسن العلاقات بين الحكومة الأفغانية وحكومات البلدان المجاورة، مثل باكستان، وأوزبكستان، وإيران، والاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية.

وفي الختام، مرة أخرى، باسم الوفد السنغالي، أود أن أقدم بالتهنئة والتشجيع إلى الحكومة الأفغانية على جهودها الجديرة بالثناء لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب، فضلا عن جهودها بشأن تشريعات حيازة الأراضي والالتزام بتعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين وضع المرأة. وأكرر دعم السنغال للممثل الخاص وأعضاء فريقه. في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. والسنغال تدعو مرة أخرى المجتمع الدولي إلى أن يقدم الدعم المستمر والمتعدد الجوانب، على النحو المبين في مؤتمر بروكسل لعام ٢٠١٦، وأن يظل ملتزما بتحقيق الاستقرار والانتعاش في البلد العظيم أفغانستان. كما يؤيد وفد بلدي تمديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة حتى تتمكن من البناء على إنجازاتها وتحرز المزيد من التقدم.

السيد يورنتي سوليث (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة اليوم. أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد اداميتشي ياماموتو، وأن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمنا لجهوده. أود أيضا أن أشكر السيدة سيما سمر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وسعادة السفير محمود سيكل، الممثل الدائم لأفغانستان، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على لحظة الصمت لأنها تذكرنا بأن الصمت أحيانا يكون أبلغ من الكلمات. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد التزامنا الكامل بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن دعمنا لحكومتها.

نحن نقدر استمرار صمود والتزام الحكومة الأفغانية في هذا الوقت العصيب. وندعم حكومة أفغانستان وشعبها في كفاحهما لدحر الإرهاب. وندرك أن الإرهاب تهديد عالمي وأن مكافحة الشعوب المختلفة – بما في ذلك شعب أفغانستان – ضد الإرهاب هي مكافحة الجميع. يؤكد وفد بلدنا على دعمه الثابت لجهود المصالحة وإعادة الإدماج التي تضطلع بها حكومة أفغانستان في سياق احترام دستور البلد، واللاعنف، واحترام حقوق الشعب الأفغاني بأسره. نود أيضا إبداء دعمنا لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، التي تواصل تقديم المعلومات عن الحالة والوفاء بولايتها، بالرغم من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية المتكررة.

ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2017/189)، فإن الحكومة الأفغانية لا تزال تواجه تحديات خطيرة. ويؤكد التقرير أيضا خطورة الحالة الراهنة. إن استمرار تدهور الحالة الأمنية يثير القلق. إذ بلغ عدد الحوادث الأمنية عددا قياسيا وصل إلى ٢٣ ٧٠٢ حادثة في ٢٠١٦. وذلك الرقم، وهو رقم مرتفع بشكل مخيف، يعني نحو ٦٥ حادثا يوميا أو نحو ثلاثة حوادث في الساعة. والاشتباكات المسلحة بين قوات الأمن والطالبان تمثل ٦٣ في المائة من الحوادث الأمنية. إننا نعرب عن قلقنا إزاء وجود زيادة محتملة في عدد الجماعات المنتسبة لتنظيم داعش

الذي يشكل تهديدا خطيرا لأمن أفغانستان والبلدان في المنطقة، بما في ذلك في آسيا الوسطى.

كما نؤكد من جديد دعمنا للجهود التي تبذلها قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في سعيها لمكافحة هذه التهديدات، فضلا عن دعمنا للشركاء الدوليين لأفغانستان.

ونحن قلقون إزاء استمرار النشاط الإرهابي في المنطقة. ففي ٨ آذار/مارس، وقع هجوم إرهابي في كابل شنه منتسبون محليون لداعش، مما أسفر عن سقوط أكثر من ١٢٠ ضحية ما بين قتيل وجريح. وشهد عام ٢٠١٧ بالفعل الهجوم الذي وقع في كابل في ١٠ كانون الثاني/يناير وأسفر عن أكثر من ١٢٠ من القتلى أو الجرحى، والهجوم الانتحاري في هلمند، حيث قُتل أكثر من ١٣ شخصا. هذا بالإضافة إلى الهجوم الذي وقع على المحكمة العليا في كابل في ٧ شباط/فبراير، مما أدى إلى سقوط ما لا يقل عن ٢١ قتيلا وأكثر من ٤٠ جريحا.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء محنة الضحايا المدنيين، وبخاصة الأطفال والنساء. ووردت تقارير عن حدوث زيادة بنسبة ٢٤ في المائة في أعمال العنف ضد الأطفال مقارنة بعام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، لا يزال العنف ضد المرأة متواترا، كما رأينا في الهجمات التي استهدفت نساء في أماكن عملهن. إن الحالة الإنسانية، كما جاء في التقرير، تثير بالغ القلق. وندعو وسائط الإعلام الدولية إلى الامتناع عن تجاهل هذه الحالة وإلى عدم استخدام معايير مزدوجة عند الحديث عن الخراب الناجم عن الإرهاب. ولا بد من إطلاع العالم أولا بأول على ما يجري وأن يتذكر دائما التضحيات المبذولة، ولا سيما من جانب الشعب الأفغاني، في مكافحة هذه التهديدات العالمية.

وقد حولت تعهدات المجتمع الدولي في المؤتمرات المختلفة بتقديم المساعدة في مجال الأمن والتنمية لشعب أفغانستان وحكومتها، بما في ذلك مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان والمؤتمر الوزاري لعملية قلب آسيا – اسطنبول مؤخرا، الإرادة السياسية إلى مبادرات ملموسة تهدف إلى تعزيز الاستقرار وجهود الإصلاح المدرجة في الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان.

ونعرب عن دعمنا للجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لمكافحة الاتجار بالمخدرات، الذي لا يزال يشكل مصدرا هاما لتمويل الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات أكثر حزما فيما يتعلق بالملاذات الضريبية التي تُستخدم كوسيلة لإدخال الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات إلى النظام المالي الدولي.

ونرحب بإطلاق حكومة أفغانستان والأمم المتحدة خطة الاستجابة الإنسانية في ٢١ كانون الثاني/يناير بقيمة ٥٥٠ مليون دولار، بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية البالغة الأهمية لـ ٥,٧ مليون نسمة.

في الختام، نود أن نؤكد على الحاجة إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بوصفها ضرورة لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار على نحو دائم في أفغانستان. وفي هذا السياق، نرحب بالمبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون الوثيق بين أفغانستان والتجمعات الإقليمية والمجتمع الدولي. وأخيرا، فإننا ما زلنا مقتنعين بأن الأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لسيادة أفغانستان، ستواصل القيام بدور رئيسي في الإسهام في بلوغ تطلعات أفغانستان نحو تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار الدائم.

السيد أبو العطا (مصر): بداية، أتوجه بالشكر للسيد تاداميتشي ياماموتو على إحاطته القيمة، التي قدمها استنادا إلى تقرير الأمين العام الدوري عن الحالة في أفغانستان (S/2017/189). وأتوجه بالشكر كذلك إلى السيدة سيما سمر على إحاطتها الوافية للمجلس.

كما أنوه بالدور الهام الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان خلال العام الماضي، والذي

شهد تطورات كبيرة، تعاملت معها البعثة بمنتهى الإيجابية. ومن ثم، نتطلع إلى العمل مع باقي أعضاء المجلس خلال الأيام القليلة القادمة نحو تمديد ولاية البعثة لمدة عام جديد.

نهنئ كذلك الحكومة الأفغانية على الجهود الكبيرة التي قامت بها على العديد من الأصعدة رغم التحديات الجسام التي تواجهها، في ظل تردي الأوضاع الإنسانية وبصفة خاصة الآثار المقلقة على النساء والأطفال. كما نحث المجتمع الدولي، وخاصة بعثة الأمم المتحدة، على بذل المزيد من الجهد لدعم الوساطة بين الحكومة وحركة طالبان من أجل إنهاء دائرة العنف والصراع القائم بينهما.

كما نشجع الحكومة الأفغانية على التوافق داخليا. ونثمن، في هذا الصدد، ما تحقق مؤخرا من وضع أسس لآلية للتشاور حول التعيينات في المناصب العليا في الدولة وتقاسم السلطة. كما نؤكد دعمنا لجهود استكمال الأسس التنظيمية بهدف عقد الانتخابات البرلمانية في أسرع وقت ممكن. أما فيما يتعلق بالجهود الحكومية في مكافحة الفساد، فيمثل إنشاء مركز العدالة لمناهضة الفساد خطوة على الطريق الصحيح. ونشجع المزيد من الخطوات على هذا الدرب من أجل تحقيق العدالة من جهة، ولجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية من جهة أخرى.

تدين مصر بأشد العبارات الأعمال الإرهابية الوحشية التي اقترفت خلال الأشهر الماضية في أفغانستان. وتعرب عن القلق من تزايد وتيرتها بشكل غير مسبوق خلال العام الماضي. ويقلقنا بصفة خاصة تنامي وجود تنظيم داعش الإرهابي، الذي أصبح لديه موطئ قدم في بعض الولايات الأفغانية، والتي عاد إليها مجددا بعد أن كان قد تم إزاحته منها.

ودعوني أعيد التأكيد هنا على أهمية مكافحة التنظيم ومحاربته واستئصاله أينما وجد في إطار الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ونؤكد كذلك على أن الاتجار بالمخدرات يشكل خطرا على الاستقرار والأمن في أفغانستان ومنطقة آسيا الوسطى برمتها. وفي هذا الصدد، نعرب عن القلق من الزيادة المسجلة في إنتاج الأفيون خلال عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى رصد انتشار أصناف المخدرات الاصطناعية بشكل مطرد. ونعيد التأكيد على أهمية التنسيق الوثيق إقليميا ودوليا مع السلطات الأفغانية في إطار مكافحة الاتجار بالمخدرات، وكذلك مواجهة التدفقات المالية غير المشروعة، التي لا يمكن فصلها عن جهود مكافحة الإرهاب، باعتبار المخدرات أحد المصادر الرئيسية لتمويل الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة.

تقدر مصر العلاقات التقليدية والروابط التاريخية التي تجمعها بأفغانستان، وكذلك التأثيرات المتبادلة للأوضاع الأمنية واعتبارات الاستقرار في كل من آسيا الوسطى والشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق، تساند مصر الحكومة الأفغانية في حربها ضد الإرهاب، كما تدعم السلطات الأفغانية في برامجها التنموية من أجل تحقيق الرخاء للشعب الأفغاني. هذا فضلا عن التعاون الهام الذي يضطلع به الأزهر الشريف لنشر الفكر الإسلامي المستنير ومفاهيم الاعتدال والوسطية ونبذ العنف في أفغانستان.

ختاما، تؤكد مصر على دعمها الكامل لأفغانستان، إيمانا منها بوحدة الهدف المنشود لتعزيز قدرة هذه الدولة، التي عانت كثيرا على مدار عقود، في التغلب على تحديات صعبة، وصولا إلى تحقيق السلام والاستقرار والأمن والتنمية المستدامة في ربوع البلاد.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر السيدة سمر والسيد ياماموتو وزميلنا السفير سايكال على بياناتهم.

ولا بد أن أشير إلى الهجوم الإرهابي الوحشي الذي وقع في كابل يوم الأربعاء ضد مرفق طبي، وأن أكرر في هذه

المناسبة الإعراب عن تعازينا لشعب أفغانستان وحكومتها. وأوروغواي تدين بشكل قاطع هذا الهجوم وجميع الهجمات الإرهابية. ويزعجنا تزايد وتيرة الهجمات العشوائية ضد المرافق الطبية. وندعو إلى الامتثال الكامل للقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية المرضى والجرحى والموظفين الطبيين والمرافق الطبية. وعلاوة على ذلك، نشير إلى أن الهجمات على المستشفيات والعاملين في المجال الطبي تمثل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني وقد تشكل جرائم حرب. ونصر على عدم مرور تلك الجرائم دون عقاب وعلى إخضاع مرتكبيها للمساءلة.

إن أوروغواي تدعم أعمال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وتؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولايتها لمدة عام آخر. ويشعر وفد بلدي بالقلق إزاء تدهور الأوضاع الأمنية في البلد، والتي وصفها الأمين العام بأنها الأسوأ منذ نشر بعثة الأمم المتحدة. ففي عام ٢٠١٦، شهدنا سقوط أكبر عدد من الضحايا في سنة واحدة منذ عام ٢٠٠٩. كما نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم نحو إحلال السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، وهي الجماعة التي زادت أنشطتها، وكذلك تأثيرها على جزء من الأراضي الأفغانية.

ويتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مواصلة دعم أفغانستان في ضوء الطريق الطويل الذي لا يزال ينتظرها لاستعادة وتوطيد السلام الدائم وإعادة بناء البلد. وتعزيز المؤسسات الديمقراطية يشكل أولوية لتحقيق الاستقرار. ولذلك، أود أن أسلط الضوء على التقدم المحرز في العملية الانتخابية والتحضير للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في العام القادم والجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة الفساد.

في حين تشكل خطة العمل للقضاء على العنف ضد المرأة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي اعتمدتها الحكومة، خطوة إيجابية، يقلقنا أنه رغم إقرار لجنة مشتركة تضم أعضاء من مجلسي النواب والشيوخ في الجمعية الوطنية لنص قانوني للقضاء على التحرش بالنساء، فإن هذا المشروع ما زال ينتظر موافقة الرئيس عليه.

لقد تدهورت حالة حقوق الإنسان في أفغانستان خلال السنة المنقضية. وتعاني الفتيات والأطفال، كما كان الحال دائما، من أعمال العنف بشكل غير متناسب في الصراعات. وخلال المناقشة بشأن أفغانستان التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (انظر S/PV.7771)، أشار وفد بلدي إلى ممارسة زواج الأطفال وضرورة اعتماد تشريعات جديدة لمنع هذه الممارسات. ونحن نرحب بالأنباء التي وردت مؤخرا وتفيد بتجريم هذه الممارسة في التشريعات الأفغانية أخيرا. ولكن المهمة الأصعب الآن هي إنفاذ هذا القانون، والأهم من ذلك كله، هو ترسيخ أنماط ثقافية تدين هذا الأمر بوصفه ممارسة منحرفة.

وتشجع أوروغواي حكومة أفغانستان على السعي إلى تحقيق المصالحة وممارسة القيادة من أجل التغلب على التحديات في الأجل القصر والمتوسط والطويل، والقيام بالإصلاحات اللازمة لإعادة بناء البلد في جو من السلام والأمن والتنمية الاقتصادية.

في الختام، نكرر شكرنا لجميع موظفي الأمم المتحدة وكل المشاركين في تقديم المعونة الإنسانية في البلد، الذين يواصلون العمل رغم الظروف البالغة الصعوبة وتعرضهم للهجمات بصفة متكررة.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو على إحاطته الإعلامية الشاملة، وكذلك على التزام وإسهام فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في السلام والأمن في أفغانستان.

ونشكر أيضا السيدة سيما سمر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، على إحاطتها الإعلامية التي

دعت من خلالها بقوة إلى حماية حقوق المرأة ومشاركتها على نطاق أوسع في تنمية أفغانستان.

كما نشكر الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه.

بوصفنا إحدى دول المنطقة، تهتم كازاخستان بإخلاص بجميع المسائل المتعلقة بتنمية أفغانستان، وهي مهتمة حقا بتنميتها في أجواء من الاستقرار والأمن والازدهار. وتثني كازاخستان على القيادة الأفغانية لمواصلتها بذل جهود لضمان زيادة فعالية التنسيق والمشاركة الاستباقية مع الأحزاب السياسية المعارضة داخل البلد من أجل إيجاد أرضية مشتركة بشأن المسائل الحاسمة التي يواجهها البلد. ونشجع اللجنة الانتخابية المستقلة المنشأة حديثا على إدخال إصلاحات جديدة لضمان نزاهة ونجاح الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات.

ويقدر وفد بلدنا التزام حكومة أفغانستان بعملية السلام، ويدعو جميع الأطراف المعنية داخل البلد وخارجه إلى بذل كل جهد ممكن لدعمها. وننوه بأن العملية السياسية في أفغانستان تتم بقيادة الأفغان الذين يمسكون بزمامها أيضا. وفي نفس الوقت، ترحب كازاخستان بالمشاركة المتعددة الأطراف على الصعيد الإقليمي، وتؤيد توصية الأمين العام بأن دور بلدان المنطقة يظل حيويا لأي عملية سياسية.

ويساورنا القلق إزاء تدهور الحالة في أفغانستان، التي لا تزال غير مستقرة وهشة بسبب المنظمات الإرهابية الدولية المعروفة جيدا، وهي ليست محلية النشأة، كما ذكر زميلنا الأفغاني، بل تعمل من خارج البلد وتشكل تهديدات أمنية خطيرة لأفغانستان نفسها ولبلدان المنطقة، بما في ذلك دول آسيا الوسطى. وتؤكد كازاخستان أن منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي تعالجان باستمرار الحالة في أفغانستان. ونثني على عمل البعثة التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وجهود عدد من البلدان لتدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وإصلاح قطاعي الجيش والشرطة.

وتمثل الزيادة في زراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون في أفغانستان تهديدا كبيرا آخر للأمن. ويتعين علينا مكافحة هذه الآفة ودعم التدابير المنسقة التي تتخذها حكومة أفغانستان، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وثمة دور هام للمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها، والذي يوجد مقره في ألماتي، ونحن نشجع توثيق التعاون بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد في هذا الصدد.

إن النزاع المسلح قد أسفر عن حالة إنسانية خطيرة، مع تزايد أعداد الوفيات بين المدنيين. ويساور كازاخستان قلق بالغ جراء استمرار تدمير المستشفيات والمدارس. ويجب حظر جميع هذه الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وملاحقة مرتكبيها وإدانتها.

وعلينا أن ندعم مساعدة البعثة للحكومة في تعزيز حقوق الإنسان وتوفير الرعاية للاجئين الذين يتدفقون إلى أفغانستان، وكذلك فيما يخص إطلاق الاستراتيجية الوطنية المقترحة لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف في أفغانستان. وتقدم كازاخستان المساعدة إلى أفغانستان من خلال تبني تعليم ١ ٠٠٠ طالب أفغاني وتقديم المساعدة الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من المواطنين الأفغان. وأطلقت كازاخستان واليابان مشروعا يركز على حقوق الإنسان والاستقلال الاقتصادي للمرأة الأفغانية.

وثمة أهمية حاسمة للتجارة الإقليمية والتعاون الاقتصادي وللتعاون في مجال النقل العابر للإنعاش الاقتصادي في أفغانستان. ولن تكون مكافحة الإرهاب فعالة ما لم نعالج قضايا التنمية بصورة سليمة. ولذلك، يقترح بلدي إنشاء

مركز إقليمي للأمم المتحدة في ألماتي، التي تستضيف بالفعل ١٨ مكتبا من المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وسيهدف المركز المقترح إلى تعزيز التنمية والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التحمل وتنسيق قيام الأمم المتحدة بتقديم مساعدة إنسانية فعالة من حيث التكلفة.

ونؤيد الاستراتيجية الإنمائية المتمثلة في ”مبادرة حزام واحد، طريق واحد“، التي اقترحتها الصين، والتي يمكن أن تحقق النمو الاقتصادي والرخاء في منطقتنا من العالم. وستواصل كازاخستان الإسهام في الإجراءات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف من أجل تحقيق الانتعاش والاستقرار والسلام والتقدم في أفغانستان.

وأخيرا، فإننا نقر بأن عمل بعثة الأمم المتحدة لا غنى عنه لتحقيق تلك الأهداف. فوجودها وإنجازاتها ونجاحاتها أمور ضرورية في أفغانستان. ونؤيد أيضا تمديد ولاية البعثة لسنة أخرى.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو على إحاطته الإعلامية، وعلى عمل فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في دعم استعادة السلام وتحقيق المصالحة والتنمية في أفغانستان.

وأود أيضا أن أشكر السفير سايكال والسيدة سمر على حضورهما معنا هنا اليوم.

تضم الولايات المتحدة صوتها إلى أصوات الآخرين في الإدانة القوية للهجوم الدموي على مستشفى تابع للجيش الوطني الأفغاني في كابل في ٨ آذار/مارس. ولا يمكن إيجاد أي تبرير للاستهداف المتعمد لمرفق طبي يقدم الرعاية للأفغان الشجعان الذين يعملون من أجل حماية مواطنيهم. ونعرب عن خالص التعازي القلبية لأسر وأصدقاء وزملاء ضحايا هذا العمل الجبان والأحمق.

منذ أن اجتمعنا آخر مرة لمناقشة موضوع أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.7844)، يثلج صدورنا إحراز تقدم صوب بلوغ الهدف الذي نتشاطره جميعا والمتمثل في ضمان بناء أفغانستان آمنة وديمقراطية وشاملة لكل الشعب الأفغاني. ويستمر الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله في العمل معا لدعم حكومة الوحدة الوطنية وإنشاء آليات لاتخاذ قرارات بشأن التعيينات الحكومية ومكافحة الفساد. وثمة تقدم مطرد في الإصلاح الانتخابي، كما يتبين من عملية الاختيار الشفافة والتشاورية لتعيين أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة، وكذلك تعيين الرئيس غني للسيد محمد واريماش في منصب كبير موظفي شؤون الانتخابات في ١ آذار/مارس.

ونشيد بالحكومة الأفغانية على التزامها المستمر بعملية سلام شاملة للجميع يقودها الأفغان، رغم استمرار الهجمات.

إن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام مع ”الحزب الإسلامي“ يعطينا الأمل في إحراز تقدم مماثل نحو التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع مع حركة طالبان. وتناشد الولايات المتحدة حركة طالبان الدخول في مفاوضات مع الحكومة الأفغانية. كما ندعو جيران أفغانستان والمجتمع الدولي إلى زيادة الضغط على حركة طالبان للجلوس إلى طاولة المحادثات مع الحكومة الأفغانية. وتبقى التسوية السياسية بين حركة طالبان والحكومة الأفغانية أفضل وسيلة لإنهاء العنف وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

غير أنه على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال أفغانستان تواجه تحديات تعرض أقوى الحكومات للاختبار. وللأسف، هذه التحديات ليست جديدة؛ فقد ناقشناها مرارا في المجلس. غير أن أفغانستان وجيرانها والمجتمع الدولي يملكون القوة للتصدي لها. إن طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني،

وفروع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المسلحة الأخرى تزيد من هجماتها، مما يسفر عن مقتل وإصابة الآلاف من الأفغان وتأخير التقدم الذي تمس حاجة أفغانستان إليه. ويمثل التشريد الداخلي للمواطنين الفارين من انعدام الأمن تحديا إنسانيا يتفاقم بعودة أكثر من ٠٠٠ ٨٥٠ من اللاجئين والمهاجرين غير المسجلين من البلدان المجاورة. وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية لا تزال قوية، فإن انخفاضا حادا في الاستثمارات المحلية والأجنبية قد أوقف النمو الذي يقوده القطاع الخاص، الذي تحتاج إليه أفغانستان لتوظيف شبابها والحد من الفقر وتوفير الأمل لمجتمعاتها المحلية.

وتمثل بعثة الأمم المتحدة، في تلك البيئة الصعبة، شريكا أساسيا لشعب وحكومة أفغانستان وللمجتمع الدولي. وعليه، فإن الولايات المتحدة تؤيد بقوة تجديد ولاية البعثة لمدة سنة إضافية. إن بعثة الأمم المتحدة تؤدي دورا حاسما في دعم السلام والمصالحة، وتمكين صوت المرأة والدفاع عن حقوق الإنسان لجميع المواطنين الأفغان وتنسيق المساعدة الإنسانية. كما أود أن أسلط الضوء على أن مكاتب البعثة الـ ١٢ في المقاطعات في العديد من الأماكن، هي الوجود الدولي الدائم الوحيد خارج كابل. وتضطلع تلك المكاتب بدور حاسم في إشراك المواطنين الأفغان خارج العاصمة كذلك. وفي الختام، نتطلع إلى العمل مع جميع الأعضاء على إيجاد سبل لتعظيم جهود البعثة البالغة الأهمية.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، تاداميتشي ياماموتو، على إحاطته الإعلامية وأعرب كذلك عن دعمنا الكامل للدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم أفغانستان وتنسيق مساعدة المجتمع الدولي لذلك البلد. ونتوجه بشكر خاص إلى السيدة سيما سمر، أول امرأة تقدم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن بشأن أفغانستان.

وإذ تؤيد أوكرانيا البيان الذي سيدلى به في وقت لاحق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أطرح بعض النقاط بصفتي الوطنية.

تظل أوكرانيا ملتزمة بدعم عملية مصالحة وطنية يملكها ويقودها الأفغان ترمي إلى تحقيق سلام دائم في أفغانستان. ونثني على الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان وشركاؤها الدوليون في تهيئة بيئة مواتية للتغلب على الجمود في مفاوضات السلام والتوصل إلى حل مستدام للنزاع المستمر منذ عقود في البلد.

غير أنه، لن يحدث أي تقدم ملموس نحو تحقيق الاستقرار من دون استعداد الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى لأن تضع خلافاتها جانباً وتمارس نفوذا على قادة طالبان بحرمانهم من الحماية وإجبار تلك الحركة الإرهابية على التخلي عن عدوانها ضد أفغانستان. وكما أفادت البعثة، فإن الحالة لا تزال متوترة. فحركة طالبان، وتنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وفروعها تحتفظ بوجودها في بعض أنحاء أفغانستان. وتستمر اعتداءاتها المسلحة وهجماتها الانتحارية المتكررة في حصد حصيلة مرتفعة من الأرواح وتؤثر سلبا على حالة البلد السياسية والاقتصادية والأمنية.

ويساورنا القلق إزاء أعمال العنف والهجمات ضد البعثات الدبلوماسية وموظفيها، وكذلك على المرافق الإنسانية والطبية، الأمر الذي يعرقل الجهود الدولية الرامية إلى تقديم العون لشعب أفغانستان. كما نشعر بالجزع إزاء استمرار الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، وسوء معاملة السكان المدنيين، والإعدامات بإجراءات موجزة، والانتهاكات المتعمدة واستمرار التمييز ضد النساء والفتيات، فضلا عن استخدام الأطفال الجنود في الأقاليم الواقعة تحت سيطرة

طالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية. وفي ذلك الصدد، يكتسي وضع قيادة طالبان الحالية تحت ضغط متزايد، أهمية إضافية. إننا نعتقد أن ذلك يمكن أن يكون أداة فعالة في إقناعها بالمشاركة بجدية في مفاوضات للسلام.

ومن الأمثلة الناجحة لهذه الممارسة اتفاق السلام الموقع مع ”الحزب الإسلامي“، الذي أسهم إسهاما كبيرا في استعادة الحياة الطبيعية في الأقاليم الواقعة تحت سيطرة تلك المجموعة. وندعو حكومة أفغانستان إلى مواصلة تنفيذ الاتفاق من أجل البناء على النتائج المحرزة.

كما نثني على الحكومة الأفغانية على تنفيذها التزاماتها بمكافحة الفساد – الذي يعوق تنمية البلد – الذي يعزز في نفس الوقت الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان ومواصلة الإصلاح الانتخابي وتعزيز التنسيق بين قوات الأمن ووكالات إنفاذ القانون لضمان تمكنها من التصدي بفعالية للتهديدات الأمنية القائمة.

ويجب أن يستمر التعاون مع المنظمات المالية والتجارية الدولية المعنية، فضلا عن المنتديات الإقليمية مثل عملية قلب آسيا ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، من أجل مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي.

كما يكتسي تنفيذ خطة العمل الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن أهمية قصوى من أجل ضمان مستقبل مستقر للبلد بإنهاء العنف الجنساني والنهوض بالمرأة بوصفها شريكا كاملا وعلى قدم المساواة. كما نعتقد أنه يجب أن تُشرك الأصوات النسائية في عمليات صنع القرار المتعلقة بالسلام والأمن، ولا سيما بالنظر إلى استمرار العنف ضد القياديات من النساء الأفغانيات والمدافعات عن حقوق الإنسان. ونطلب من البعثة دعم جهود حكومة أفغانستان لتعزيز المعايير التي ذكرتها بينما تعمل على تنفيذ خطة العمل الوطنية ذات الصلة.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للممثل الخاص للأمين العام ياماموتو على إحاطته الإعلامية المفصلة عن الحالة في أفغانستان. فنحن ندعم عمله وعمل فريقه ذي الكفاءة المهنية العالية في أفغانستان وعمل الأمانة العامة. وإننا على استعداد لتمديد ولاية عمليته مع بعض التغييرات الطفيفة.

وقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة سمر، على غرار البيان الذي أدلى به السيد سايكال. وأود أن أقول في البداية أنه بالنسبة لروسيا فإن أفغانستان كانت دائما، ولا تزالا، بلدا صديقا، وهو اليوم يمر بأوقات صعبة.

ونكرر تعازينا لشعب وحكومة أفغانستان، مرة أخرى، على ضحايا الهجمات الإرهابية الفتاكة. وقد ذكرنا في وقت سابق تضامننا مع زملائنا الدبلوماسيين من الإمارات العربية المتحدة، الذين قتلوا كذلك نتيجة للهجمات الإرهابية الغادرة.

إننا نشعر بالقلق إزاء رؤيتنا مسار تطور الأمور في أفغانستان. ويساورنا القلق من تدهور الحالة الأمنية والطفرة في النشاط الإرهابي خلال الأشهر القليلة الماضية. إن الاتجاهات السلبية التي نشهدها تعوق الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى حل المشاكل في أفغانستان وتحقيق التنمية المستدامة. وتزداد معاناة المدنيين من العنف. ففي ٢٠١٦، بلغ عدد الضحايا المدنيين الأفغان المسالمين الذين يموتون نتيجة الأعمال العسكرية أو الهجمات الإرهابية مستوى مزعجا، ١١ ٥٠٠ ضحية. إننا بحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لوقف هذه الاتجاهات الخطيرة.

ويجب أن نكون صادقين في الاعتراف بأن العديد من المسائل التي تواجه الوجود العسكري الدولي لم تحل في السنوات الـ ١٥ الماضية. ونحن لا نقول ذلك لتوجيه أصابع الاتهام إلى أحد أو لإلقاء اللوم على طرف بعينه أو لصرف الانتباه. إننا نذكر ذلك حتى يدرك الجميع أن هدف إيجاد حل في أفغانستان يتطلب توطيد الجهود الإقليمية والدولية. ولا

يمكننا معالجة كامل بنية مجموعة المشاكل المعقدة، التي للأسف يوجد منها الكثير، إلا بالعمل معا.

ونشعر بالقلق بصفة خاصة من تنامي تنظيم الدولة الإسلامية وتطلعاته إلى استقطاب عناصر المعارضة المسلحة الأخرى. وقد تجلت زيادة قوة تلك المجموعة في الهجوم على مستشفى في كابل في ٨ آذار/مارس، ما أسفر عن عدد كبير من الضحايا. ونعتقد أن قرابة ٥٠٠ ٣ عضو من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يعملون داخل البلد. وإذا أخذنا جميع المتعاطفين والخلايا النائمة في الاعتبار، يمكن لعدد أكبر بكثير أن يكون أكثر واقعية. وتتركز مسارح العمليات الرئيسية في مقاطعات ننكرهار وكونار وهلمند وقندهار وفارياب وبغلان وقندوز. ولذلك فإننا ندعو الجميع إلى تكريس مزيد من الاهتمام بهذه المشكلة لا محاولة تجاهلها.

ويتولّد عن مشكلة المخدرات تهديد خطير لاستقرار أفغانستان والبلدان المجاورة لها، أصدقائنا في آسيا الوسطى. ويساورنا القلق، مرة أخرى، من حدوث طفرة في عام ٢٠١٦ في زراعة الخشخاش. ستغذي الزيادة في إيرادات المخدرات حتماً الأنشطة الإرهابية. ولذلك نعتقد أن من الضروري تكثيف الجهود الدولية من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات الأفغانية. ونرى أن الجهود الرامية إلى مساعدة أفغانستان في هذا الصدد تحتاج إلى المتابعة من خلال استخدام الهياكل الإقليمية المجربة والمختبرة مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. ونرى إمكانية كبيرة في مكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات بين أفغانستان وهذه الكيانات.

ونؤيد سياسة الحكومة الأفغانية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ونحن على استعداد لتقديم المساعدة للنهوض بعملية التفاوض، بما في ذلك المرونة في تناول مسألة إمكانية تخفيف نظم الجزاءات للجان الجزاءات ذات الصلة فيما يتعلق بأفغانستان، شريطة ألا تتعارض مع المصالح الوطنية للبلد. إن الأولوية الرئيسية لتحقيق المصالحة الوطنية هي إشراك حركة طالبان في إطار محادثات السلام. ولا يزال يتعين حل هذه المسألة. ونحن بحاجة إلى تنسيق النهج وتحقيق التزامن بين جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك من أجل مكافحة الإرهاب بشكل جماعي.

ونحيط علماً بالإمكانات الإيجابية لمبادرة كازاخستان. تتضمن استجابة أساسية للتحديات التي نواجهها إقامة علاقات حسن الجوار الحقيقية في المنطقة. ولا بدّ من أن تنضمّ حركة طالبان إلى عملية المصالحة الوطنية مع تولي كابل القيادة، بناء على مبادئ الأمم المتحدة الثلاثة المعروفة جيداً والمتفق عليها: الاعتراف بدستور أفغانستان، ونزع السلاح، وقطع العلاقات مع تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية وغيرها من المنظمات الإرهابية.

ويجب أن تكون كفالة الاستقرار في أفغانستان في يد قوات الأمن الوطني. قدمت روسيا لأفغانستان مجاناً مؤونة كبيرة من الأسلحة والذخيرة. ونقوم بتدريب الجنود الأفغان في المؤسسات التعليمية الروسية المختصة. وتضطلع روسيا بدور نشط في مكافحة الإرهاب في أفغانستان. ونعتزم أن نساعد كابل على بناء جيشها وشرطتها. وبغية تنشيط عملية التسوية في أفغانستان، قررت موسكو تكثيف الجهود الرامية إلى وضع نهج إقليمي واحد يهدف إلى تعزيز عملية المصالحة الوطنية. ولمعالجة هذه المسألة، عقدنا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ اجتماعاً مع الصين وباكستان في موسكو وواصلنا بنفس الصيغة في ١٥ شباط/فبراير مع أفغانستان وإيران والهند. وخلال المرحلة المقبلة من هذه العملية، نعتقد أنه سيكون من المهم ومن المناسب من حيث التوقيت إشراك شركائنا في آسيا الوسطى، فضلاً عن الولايات المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أشكر الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية وعلى كل عمل قام به في أفغانستان وعلى عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وهو يحظى بالدعم الكامل من المملكة المتحدة. وأود أيضاً أن أشيد إشادة خاصة بالسيدة سمر، وهي ليست أول من يقدّم إحاطة من المجتمع المدني في رئاستنا وحسب، بل أيضاً أول مقدمة إحاطة إعلامية للمجتمع المدني من أفغانستان تتكلم أمام مجلس الأمن. وقد تطلّب الأمر من أفغانستان أن تبقى على جدول أعمالنا ٣٧ سنة ليأتي هذا اليوم، وأتطلع إلى أن تحرص الرئاسات المقبلة على ألا يتطلب الأمر ٣٧ سنة أخرى لكي يحدث مرة أخرى.

وبما أن الكثير قيل عن الحالة في أفغانستان، فسأركز على مسألتين أساسيتين لا غير: الحاجة إلى الحد من العنف، والأولويات المستمرة لحقوق الإنسان. تبرز الهجمات المروعة الأخيرة حاجة ملحة وفورية لنا جميعاً للعمل معاً لإنهاء العنف. لقد عانى الشعب الأفغاني طويلاً. وقد كانت التكلفة البشرية ببساطة أعلى مما يجب، وتبرز حاجة الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى استجابة منسقة من الحكومة الأفغانية والمجتمع والمنطقة والمجتمع الدولي. وكما نعلم جيداً، لن يتجه العنف إلا إلى الزيادة في الأسابيع القادمة مع تراجع طقس الشتاء في معظم أنحاء البلد. ويجب أن نركز على تحقيق خطوات مجدية من جميع الأطراف. وهذا يعني معالجة ملاذات الإرهابيين ومصادر تمويلهم ودعمهم اللوجستي.

وأود أن أشيد باستمرار تضحيات قوات الأمن الأفغانية وهي تؤدي تلك المهمة الخطيرة والمستمرة بلا هوادة. وهي تحظى بالدعم الكامل من المملكة المتحدة. وفيما يؤدي التحالف دوراً رائداً في أكاديمية ضباط الجيش الوطني الأفغاني، نفخر بالمساعدة في تدريب الجيل المقبل من القادة العسكريين لأفغانستان.

ثانياً، علينا ألا نفقد التركيز على الحاجة الملحة إلى الحفاظ على التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان في أفغانستان، كما أوضحت السيدة سمر ببلاغة. إن حالة حقوق الإنسان اليوم لا تمتّ بصلة لما كانت عليه عام ٢٠٠١. وتشغل المرأة الآن ٢٨ في المائة من المقاعد البرلمانية، وقد كان هذا شيئاً لا يمكن تصوره في ظل حكم حركة طالبان. ولأجل المقارنة، فتلك النسبة تبلغ في المملكة المتحدة ٢٩ في المائة. وهناك الآن سبعة ملايين من الأطفال الملتحقين بالمدارس، منهم أكثر من ٣ ملايين من الفتيات. وباتت التشريعات التي تحمي حقوق المهمشين مطبقة الآن في أفغانستان، وعقد مركز العدالة الجديد لمكافحة الفساد في أفغانستان أول محاكمة له في أواخر العام الماضي بطريقة عادلة وشفافة. وتلك خطوات هامة. ومع ذلك، فيما نتطلع إلى مستقبل أفغانستان، علينا أن نعترف بأن التحسّن مقارنة بعام ٢٠٠١ ليس المعيار الذي نطمح إليه.

ونحن بحاجة إلى مساعدة أفغانستان للبناء على الخطوات المتخذة حتى الآن حتى يتمتع جميع الأفغان بمستقبل أكثر أمناً وأكثر ازدهاراً تكون فيه حقوق الإنسان من المسلّمات لا قضية محلّ تشكيك. تؤدي المملكة المتحدة دورها لضمان إحراز تقدم بشأن طائفة واسعة من التحديات في مجال حقوق الإنسان. وإننا نساعد على زيادة مشاركة المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وندعم حكومة أفغانستان لإصلاح نظامها الانتخابي من أجل تحسين شفافية الانتخابات ومصداقيتها. ونساعد في تمويل المؤسسات التي تمكّن الأفغان من تطوير قدرات رصد حقوق الإنسان، ونوفّر التدريب في مجال القانون الدولي الإنساني لمكافحة الانتهاكات. ونفعل ذلك لأن المملكة المتحدة تظل ملتزمة بمساعدة حكومة الوحدة الوطنية على تحقيق الالتزامات الدستورية والدولية لحقوق

الإنسان. وسنواصل دعم حكومة أفغانستان والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين للمساعدة في جعل ذلك حقيقة واقعة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأشكر ممثلي أعضاء مجلس الأمن على احترام الوقت المحدد، وأذكر المتكلمين التالين لطفاً بالحاجة إلى اختتام ملاحظاتهم في غضون خمس دقائق. وإذا لزم الأمر، بعد أن يبدأ الضوء بالوميض، سأستخدم المطرقة للتذكير بالوقت.

أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية الشاملة، وممثلي أفغانستان الحاضرين هنا على الطاولة.

وتؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلى به في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي.

ويسلط الأمين العام في تقريره (S/2017/189) الضوء على بعض التطورات السياسية المشجعة. وترحب ألمانيا باتفاق السلام المبرم مع الحزب الإسلامي والخطوات الأولى المتخذة في تنفيذه. وسيكون التنفيذ الناجح أمرا حاسما في إقناع الجماعات المقاتلة الأخرى بإمكانية إحلال السلام الدائم في أفغانستان. وسيكون الشرط المسبق، بطبيعة الحال، هو أن تكون على استعداد لتحقيق أهدافها من خلال الوسائل السياسية، وقطع الصلات مع الإرهاب الدولي، واحترام حقوق الإنسان العالمية المكرسة في الدستور الأفغاني. وأود أن أثني على حكومة الوحدة الوطنية لإبقاء أبوابها مفتوحة أمام إجراء مفاوضات سلام مع حركة طالبان. وتظل عملية السلام والمصالحة هي السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل في أفغانستان والمنطقة.

وعلاوة على ذلك، فإننا مثلكم، سيدي الرئيس، نشعر بالتشجيع إزاء التقدم المحرز في مجال الإصلاح الانتخابي، ولا سيما تعيين كبير موظفي شؤون الانتخابات في ١ آذار/مارس. ولدى أفغانستان الآن المؤسسات اللازمة لإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات. وبعد ذلك ينبغيوضع جدول زمني واضح وواقعي لبقية الإصلاحات الانتخابية ولإجراء انتخابات عادلة ومتساوية وحرة وذات مصداقية.

ولا تزال الحالة الأمنية الهشة هي التحدي الرئيسي في أفغانستان. وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره، فإن عدد الاشتباكات المسلحة قد ارتفع بنسبة ٥ في المائة، واستمرت الزيادة في عدد الإصابات في صفوف المدنيين، وارتفع عدد الإصابات بين الأطفال بنسبة ٢٤ في المائة. وهذا كثير للغاية. وفي حين أن الغالبية العظمى من تلك الخسائر سببها جهات فاعلة من غير الدول، يمكن للحكومة أن تفعل المزيد لتوفير الحماية، ولا سيما حماية الأطفال.

وعلى نحو ما ذكر الأمين العام أيضا، لا يزال استهداف الخدمات الصحية والعاملين في مجال الرعاية الصحية مستمرا. فقبل يومين فقط، شهدنا الهجوم الرهيب على مستشفى عسكري في كابل. وبهذه المناسبة، نقدم تعازينا القلبية للشعب الأفغاني. وللأسف، أدت هذه المأساة إلى التأكيد مرة أخرى على النتائج التي توصل إليها تقرير معنون ”كل عيادة الآن على خط المواجهة“، المقدم من هيئة الرصد المعنية بالأطفال والتراعات المسلحة – المنظمة غير الحكومية – في حدث شاركت ألمانيا في استضافته في ٦ آذار/مارس في نيويورك. ويعاني الأطفال بصورة خاصة من عدم الحصول على العلاج الطبي. وستواصل ألمانيا التوعية بهذه المعاناة التي تواجهها مجموعة الضحايا الأكثر ضعفا هذه، بصفتها رئيس فريق أصدقاء الأطفال والتراع المسلح.

وعلى النحو الوارد في التقرير، كان هناك ١,٥ مليون أفغاني من المشردين داخليا أو العائدين إلى أفغانستان من البلدان المجاورة في ٢٠١٦. وستحتاج حكومة أفغانستان قدرا كبيرا من المساعدة من المجتمع الدولي لمواجهة تلك الحالة. ولا تزال ألمانيا ملتزمة بدعم جهود الحكومة الأفغانية الرامية إلى إعادة الإدماج المستدام للاجئين العائدين والأشخاص المشردين داخليا.

ونقوم حاليا بوضع الصيغة النهائية للاتفاقات الخاصة بالمساعدة المالية مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ونشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلينا في هذا المسعى. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الأطراف إلى كفالة أن تتم عودة اللاجئين بطريقة كريمة وأن تأخذ في الاعتبار القدرة الاستيعابية لأفغانستان.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم ألمانيا الكامل لمواصلة الدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة العاملة في أفغانستان. وبصفتنا رئيسا مشاركا في فريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان، تثني ألمانيا بصفة خاصة على جهود البعثة في تعزيز الاتساق بين الجهات الدولية والإقليمية من أجل تعزيز السلام في أفغانستان. وبالتالي، من الأهمية بمكان تجديد ولاية البعثة دون مزيد من التأخير. ونرحب بالاستعراض الاستراتيجي للبعثة، الذي يعتزم مجلس الأمن طلبه. وينبغي أن يجري الاستعراض بروح تحسين الأنشطة الجارية وزيادة تعزيز البعثة.

ولا تزال ألمانيا ملتزمة بدعم أفغانستان بالتعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية وشركائنا الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نتوجه نحن أيضا بالشكر للأمين العام على تقريره (S/2017/189)، والممثل الخاص للأمين العام ياماموتو، والسيدة سمر على إحاطتيهما الإعلاميتين هذا الصباح.

إننا نرفض الادعاءات التي لا أساس لها التي وجهها ضدنا ممثل أفغانستان هذا الصباح. فقد كان يتعين على حكومته أن تعالج ما لديها من تحديات جسيمة بشكل أفضل، بدلا من تبرير المشاكل الداخلية. لقد أنفقت حكومة أفغانستان مئات البلايين من الدولارات من المساعدات الدولية، ويجسد تقرير الأمين العام ما يتعين عليها توضيحه بشأنها. فالتقرير يلاحظ أنه لم يحدث تحسن كبير في الحالة السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية في أفغانستان؛ وقد زادت كثافة الهجمات التي تشنها الجماعات المتمردة؛ ولا تزال الفرص الاقتصادية منعدمة؛ وقد توقفت عملية المصالحة؛ وقد عمل تضافر هذه العوامل إلى تعاظم معاناة شعب أفغانستان وتهديد السلم والأمن الإقليميين. وبالطبع، فإن هذه الحالة تهدد السلام والأمن في بلدي.

ولن يساعد الحكومة الأفغانية إلقاء اللوم على بلدي في إخفاء فشلها. فأفغانستان هي التي فشلت في إنهاء ما لديها من حروب ونزاعات داخلية، مما أدى إلى تقويض الأمن في المنطقة بأسرها. وينبغي ألا يساء استخدام هذا المحفل لإلقاء خطب عبثية؛ بل ينبغي استخدامه لحل المشاكل وإيجاد الحلول. إن إرساء السلام في أفغانستان يصب في مصلحة باكستان الحيوية الخاصة. ويعد واحدة من أولويات حكومة بلدي، ولكننا نتساءل عما إذا كان بعض شركائنا الإقليميين يشاطرونا هذا الطموح.

لقد تكبدت باكستان تكلفة بشرية ومالية باهظة للنزاع في أفغانستان، لكن صمود شعبنا الأبي والنجاح الملحوظ الذي حققته قواتنا العسكرية وتدابير إنفاذ القانون قد نجحت في جعل الجماعات الإرهابية تقهقر. ولم يكن ذلك ممكنا إلا

بفضل الاستهداف العشوائي لكل الجماعات الإرهابية. ولكن بدلا من أن نحظى بالتعاون والتقدير وممارسة ضغط مماثل على جانبها من الحدود، استمعنا إلى شكاوى بأن ما نتخذه من إجراءات قوية كانت تدفع بالإرهابيين إلى أفغانستان. والواقع أن الإرهابيين قد وجدوا ملاذا آمنا في أفغانستان بسبب توافر الظروف المواتية وضعف إدارة الحدود. ولكن بدلا من أن تلوم باكستان أفغانستان، دعتها مرارا وتكرارا من أجل الحديث عن إدارة الحدود. واقترحنا عددا من الإجراءات التشغيلية الحدودية الموحدة منذ عامين، لا تزال تنتظر وضع الصيغة النهائية لها.

وكانت استجابة أفغانستان الوحيدة حتى الآن هي اللامبالاة المطلقة، وفي بعض الحالات تيسير استمرار استخدام الأراضي الأفغانية لشن هجمات في باكستان، مما يؤدي إلى قتل وتشريد مئات المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. ولكننا آثرنا ضبط النفس على التصعيد، والتعاون على المواجهة، والحوار على النزاع. وما برحنا نمارس أقصى درجات ضبط النفس في مواجهة الاستفزازات من جانب الإرهابيين عبر الحدود الباكستانية. واضطررنا إلى إغلاق حدودنا مؤقتا لتأمين أراضينا من الإرهابيين الذين أعادوا تنظيم أنفسهم في أفغانستان ومارسوا الإرهاب ضدنا. ومع ذلك، أعدنا فتح الحدود مؤقتا – لأسباب إنسانية بحتة – مما يهدد أمننا، وذلك من أجل التخفيف من معاناة الشعب الأفغاني.

وهناك عوامل متعددة، سواء عسكرية أو غير عسكرية، ساهمت في حالة الجمود الحالي في أفغانستان. ولكن استهداف باكستان بعينها وإلقاء اللوم عليها بشأن كل خطأ يحدث في أفغانستان أمر غير عادل وغير دقيق. فما فتئت باكستان تدعو إلى التوصل لتسوية تفاوضية في أفغانستان، ولكن هذه التسوية لا تزال تمثل مسؤولية أطراف النزاع. وقد كان هناك توافق دولي قوي يدعم هذا الحل. وشاركنا بإخلاص في مجموعة التنسيق الرباعية – التي لا يزال يمكن استخدامها كآلية – ولكن علينا أن نتذكر الذين أفسدوا هذه العملية ليس مرة واحدة، بل مرتين. ولذلك، إذا أريد إلقاء اللوم على أحد لعدم صدقه، فلن نكون نحن ذلك الطرف بالتأكيد.

ولا تزال باكستان ملتزمة التزاما كاملا بالعودة الطوعية للاجئين الأفغان. واليوم، في ظل إغلاق البلدان حدودها أمام اللاجئين، ينبغي أن يكون المجتمع الدولي، وبخاصة أفغانستان نفسها، قادرا على فهم مدى ما نتمتع به من كرم في استضافة أكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغاني طوال ٤٠ سنة تقريبا.

واستضافت باكستان في الأسبوع الماضي في إسلام آباد مؤتمر القمة الثالث عشر لمنظمة التعاون الاقتصادي، وذلك في إعادة تأكيد منا على التزامنا بجوار سلمي. والتزمنا مجددا وبصورة مشتركة في إسلام آباد بتحويل المنطقة إلى منطقة للسلام والازدهار الجماعي وبالمواجهة الجماعية للتحديات الإقليمية، بما فيها الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وتشكل ”مبادرة حزام واحد، طريق واحد“ مثالا على المبادرات الأخرى التي يمكن أن تكون لها آثار إيجابية على تعزيز التنمية والازدهار، وبالتالي تحقيق السلام في المنطقة. وتظل باكستان ملتزمة بتلك المثل العليا، ونرجو أن يحذو شركاؤنا حذونا بنفس الحماس. ويمكننا أن نجعل المنطقة مركزا للسلام والتقدم والرخاء، ولكن لن يسعنا القيام بذلك إلا مجتمعين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيغيتش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2016/189) والممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية والسفير سايكال والسيدة سمر على بيانيهما.

في البداية، أود التنديد بأشد العبارات الممكنة بالهجوم الشنيع الذي استهدف مستشفى في كابل في وقت سابق من هذا الأسبوع، وأودى بحياة الكثيرين من الأبرياء وشوه الكثير من الأشخاص الآخرين. ونقدم تعازينا إلى حكومة وشعب أفغانستان الشقيقة، ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل. ونود أيضا أن نكرر تعازينا القلبية لسفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى كابل في مقتل خمسة من مواطنيه من زملائه الدبلوماسيين، الذين فقدوا أرواحهم في الهجوم الإرهابي في قندهار في شهر كانون الثاني/يناير. وأود مرة أخرى أن أؤكد أن تركيا ستواصل دعمها لحكومة أفغانستان في كفاحها ضد الإرهاب وللجهود التي تبذلها من أجل إحلال السلام والاستقرار في البلد.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل الذي يسلط الضوء على الإنجازات التي تحققت ويقدم مبادئ توجيهية للجهود والمسؤوليات المستقبلية لكل من أفغانستان والمجتمع الدولي. ونشيد بالدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان فيما يخص الوقوف مع الشعب الأفغاني وتنسيق جهود أصحاب المصلحة الدوليين، وسنواصل دعم تلك الأنشطة والجهود. ومن هذا المنطلق، نتطلع إلى اعتماد مجلس الأمن لمشروع قرار بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة.

ينبغي الحفاظ على إنجازات الأعوام الـ ١٥ الماضية في أفغانستان وتعزيزها. ولذلك، فإن استمرار دعم المجتمع الدولي خلال عقد التحول مهم للغاية. ومن دواعي سرورنا رؤية المجتمع الدولي يؤكد دعمه لأفغانستان في مؤتمري قمة وارسو وبروكسل، على نحو يتماشى مع التزاماته تجاه أفغانستان. وقد حافظت تركيا على مستوى مساهماتها الإنمائية السابقة وتعهدت بتقديم مبلغ آخر قدره ١٥٠ مليون دولار للفترة من عام ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠. وسنقدم أيضا ٦٠ مليون دولار للمساعدة في دعم قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية للفترة نفسها، تمشيا مع قرارات مؤتمر قمة الناتو في وارسو. وسنواصل دعم الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية في المجالين الأمني والإنمائي على الصعيد الثنائي وفي المنابر المتعددة الأطراف على حد سواء. وفي هذا السياق، سنواصل الدعم الذي نقدمه من خلال بعثة الدعم الوطيد التابعة للناتو ومن خلال تدريب الشرطيات الأفغانيات في تركيا.

ونظرا لأن حكومة الوحدة الوطنية ترمز إلى الوحدة الأفغانية، فإننا نعتبر وظائفها مهمة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعمها وتشجيع عناصرها للعمل في وئام مع بعضها بعضا.

وكما يعبر عن ذلك تقرير الأمين العام، فإن الحالة الأمنية المتدهورة في أفغانستان تشكل مصدر قلق شديد. ونشيد بقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية على مكافحتها الإرهاب بكل تصميم. ووجود داعش على الأراضي الأفغانية، كما ورد في التقرير، هو مصدر قلق بالغ آخر وسبب آخر يفرض علينا مواصلة دعم أفغانستان. ولا يمكن إحلال السلام الدائم في البلد إلا بالاختتام الناجح لعملية السلام والمصالحة الوطنية. ونأمل أن يشكل الاتفاق بين الحكومة والحزب الإسلامي نموذجا لإبرام اتفاقات أخرى مماثلة. وسنواصل دعمنا لجهود السلام التي يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها.

وأخيرا وليس أخرا، نعتقد أن تعزيز الحوار بين بلدان المنطقة أمر بالغ الأهمية. وفي ذلك الصدد، ستواصل تركيا أيضا الإسهام في أفغانستان من خلال المنابر المتعددة الأطراف، من قبيل عملية قلب آسيا – اسطنبول .

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا.

السيدة غريغوار فان – هارن (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم في هذه المناقشة بالنيابة عن مملكة هولندا.

تؤيد مملكة هولندا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره المفصل والشامل (S/2017/189). كما أود أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو والسيدة سيما سمر على إحاطتيهما الإعلاميتين.

سأركز اليوم على ثلاث مسائل، هي المصالحة والتعاون الإقليمي والحالة الأمنية والإنسانية ودور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

إن المصالحة أساسية لتحقيق الاستقرار في أفغانستان حقا. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن لبلدان المنطقة دورا حاسما وإيجابيا في دعم أفغانستان. واتباع نهج إقليمي أمر حاسم لتحقيق الأمن والاستقرار الهيكليين، وهو ما يتطلب مشاركة جميع الشركاء بشكل حقيقي والعمل معا. ولكن يتعين أن يقود الأفغان عملية السلام وأن يمسكوا بزمامها. علاوة على ذلك، تظل المشاركة الهادفة للمرأة في أي عملية سلام أمرا أساسيا لتحقيق السلام الدائم والشامل للجميع. وقد أعلن الرئيس غني أن محادثات السلام هدف واضح للحكومة الأفغانية. وترحب مملكة هولندا بالتوصل إلى اتفاق سلام بين الحكومة والحزب الإسلامي، وتعتبره خطوة هامة في عملية المصالحة. ونأمل أن يتم تنفيذه بشكل سلس بحيث يمكن أن يشجع جماعات المتمردين الأخرى، مثل حركة طالبان، على نبذ العنف والمشاركة الجادة في محادثات السلام.

خلال الأشهر القليلة الماضية، تواصلت، للأسف، الاشتباكات المسلحة بين قوات الأمن الأفغانية وحركة طالبان. وقبل يومين فقط، أسفر هجوم في كابل، أعلن منتسبون محليون لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مسؤوليتهم عنه، عن وقوع أكثر من ١٢٠ شخصا بين قتيل وجريح. وأود أن أعرب عن تعازي للسفير سايكال في هذا الصدد. وبينما نثني على قوات الأمن الوطنية الأفغانية على جهودها المستمرة لمكافحة حركة طالبان وباقي المتمردين، يظل الدعم الدولي ضروريا. ويدعم المجتمع الدولي، بما في ذلك مملكة هولندا، تلك القوات منذ أكثر من عقد من الزمان، ونواصل القيام بذلك من خلال إسهامنا في بعثة الدعم الوطيد.

ويساور مملكة هولندا القلق البالغ حيال المعاناة غير المتناسبة للأطفال في ظل تدهور الحالة الأمنية، فضلا عن الارتفاع الحاد في أعداد الأشخاص المشردين داخليا. ولدى أفغانستان قدرة محدودة على استيعاب الزيادة الهائلة في المشردين داخليا والعائدين، وهو ما قد يؤدي إلى تزايد أعداد أولئك الذين ليست لديهم فرص للحصول على وظائف ثابتة أو مداخيل، ويُحتمل من ثم انضمامهم إلى الجماعات المتمردة. واستجابة للنداء العاجل الذي وجهته الأمم المتحدة في العام الماضي، ساهمت هولندا بمبلغ ٤,٥ مليون يورو في تقديم المساعدة الإنسانية إلى أشد الفئات ضعفا في أفغانستان.

وتثني مملكة هولندا على دور بعثة الأمم المتحدة في دعم الحكومة الأفغانية من أجل الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها في مجال الإصلاح، ولذلك فإننا نؤيد استمرار ولايتها. ونود بصفة خاصة أن نؤكد تقديرنا لجهودها في التنسيق بين الشركاء الدوليين، فضلا عن التقارير الشاملة للبعثة بشأن حقوق الإنسان. وكما أكدت ذلك السيدة سمر للتو، فإنه بينما أُحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة، لا تزال حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، مدعاة للقلق الكبير في أفغانستان، ونثني على جهود الأمم المتحدة التي تعمل مع الحكومة الأفغانية والمجتمع المدني من أجل تعزيز مكانة المرأة هناك. ونود أن نؤكد تقديرنا لوجود الأمم المتحدة الواسع في جميع أنحاء البلد،

وتأكيد إيماننا بمدى أهمية ضمان استمرار عمل البعثة في جميع أنحاء أفغانستان بدلا من التراجع إلى كابل وحدها. فالحضور الميداني أمر حاسم لنجاح البعثة.

في الختام، فإن مملكة هولندا شريك منذ أمد بعيد لأفغانستان وقد قدمت مساهمات كبيرة في مجالات السلام والعدالة والتنمية. وفي مؤتمر بروكسل الذي عقد في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، تعهد وزيرنا للتجارة الخارجية والتعاون الإنمائي بتقديم مبلغ ٢٣٠ مليون يورو لمواصلة دعمنا لتعمير أفغانستان. وبروح الشراكة تلك، تظل مملكة هولندا ملتزمة بدعم أفغانستان طوال عقد التحول، وهو عقد لزيادة قيادة الأفغان وإمساكهم بزمام الأمور.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان.

كما نقدر الإحاطتين الإعلاميتين الثاقبتين والصريحتين اللتين قدمهما كل من الممثل الخاص ياماموتو، والسيدة سيما سمر، واللتين أثريتا فهمنا للظروف الراهنة.

إن الهجمات الإرهابية غير المعرقلة والمتزايدة الوحشية، واحتلال الأراضي من قبل الجماعات الإرهابية من خارج أفغانستان، ونشوء الأزمات الإنسانية الخطيرة، كلها نذر بأوقات مروعة. إن الهجمة الإرهابية الأخيرة في أفغانستان على أكبر مستشفى في كابل، تصف بشكل بالغ التأثير، ذات التعقيد الذي تتصف به المشاكل التي يواجهها الأفغان كشعب، في أكثر صورها مأساوية. فقد هوجمت أفغانستان، وهي أمة جريحة تعاني من جراح متعددة – وفي حاجة ماسة إلى التعافي وفي أضعف حالاتها – بأبشع الأساليب من قبل مهاجمين مقنعين يستهدفون مقدمي الرعاية.

وقد نما الإرهاب في أفغانستان من حيث الكثافة والوحشية والنطاق نموا هائلا، في الأشهر القليلة الماضية. ونجحت الجماعات الإرهابية في جهودها الرامية إلى الاستيلاء على الأراضي وحيازتها. وحاولت حركة طالبان توسيع نفوذها إلى أقاليم في الشمال والشمال الشرقي والجنوب الغربي وإلى حد ما إلى مناطق لم تكن تحظى فيها، تقليديا، بوجود قوي. وقد ازدادت العلاقة بين الشبكات الإرهابية والجماعات الإجرامية قوة.

إننا نحيي قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، التي تكافح قوى الإرهاب والتطرف بشجاعة وصمود. وستظل الهند ملتزمة بالوقوف إلى جانب أفغانستان ودعم وتعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب والعنف. وعلى الرغم من تدفق موارد المجتمع الدولي وجهوده لدعم تلك الأمة الجريحة، فإن للجهود الدؤوبة لضمان إمكانية استيعاب أفغانستان للدعم واستخدامه أهمية كبيرة. ومن أوجب واجباتنا، في ذلك الصدد، ضمان ألا تجد قوى الإرهاب والتطرف الناشئة ملاجئ أو ملاذات آمنة بأي شكل من الأشكال. والتجربة تبين أن الحالات التي تكون فيها المساعدة الأجنبية متاحة للمتمردين فإن التمرد يميل إلى التفاقم والتسبب في المزيد من الخسائر. كما يجب علينا ألا نميز بين الجماعات الإرهابية جيدة وسيئة وألا نضرب جماعة بأخرى. فحركة طالبان وشبكة حقاني وتنظيم القاعدة وداعش ولشكر طيبة وجيش محمد وماشابهها من المنظمات الأخرى جميعا منظمات إرهابية – والعديد منها مصنف من قبل الأمم المتحدة. وينبغي التعامل معها بناء على ذلك ويجب معارضة أنشطتها عالميا.

ومن الواضح أن العملية السياسية التي بدأتها الأمم المتحدة ونظم الجزاءات التي فرضها المجلس لم تكن فعالة تماما. وحقيقة أن المجلس لم يتخذ إجراءات ضد زعماء حركة طالبان، كما

تعهد في القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، موثقة الآن توثيقا جيدا. وقد استغرقت الهيئة الفرعية للمجلس أربعة أشهر لتأكيد وفاة زعيم طالبان السابق. وبعد انقضاء سبعة أشهر على ذلك، لا نزال ننتظر قرار ذات الهيئة الفرعية للمجلس بشأن تجميد حسابات ذلك الإرهابي القتيل.

وحتى عندما تقاتل حكومة أفغانستان المنتخبة ديمقراطيا ضد الإرهاب، يجري تكبيلها بمشاكل متصاعدة ليست من صنعها. إننا نشهد ظاهرة المفارقة المتمثلة في عودة نحو مليون أفغاني إلى وطنهم، العديد منهم رغما عنهم، في ظل أصعب ظروف أمنية واقتصادية يشهدها البلد. وكأن ذلك لم يكن كافيا، ليصبح وصول البلد غير الساحلي إلى أعالي البحار مسألة خلافية.

إن الأثر الإنساني الجماعي لكل هذا فظيع، كما وُضح في تقرير الأمين العام (S/2017/189)، وبواسطة مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم. هل بدأ الاتجاه المتمثل في القضاء على مكاسب المجتمع الدولي والشعب الأفغاني في العقود الأخيرة، الآن؟ ربما؟ هل يمكن لنا جميعا – نحن من استثمرنا كثيرا في دعم الشعب الأفغاني – أن نقف متفرجين؟ هل يمكننا أن نتفرج ببساطة بينما يستولي الإرهابيون على الأراضي ويقتل الناس ويجبروا، تحت التهديد، على العودة إلى وضع يشابه الوضع الذي فروا منه أو أسوأ منه؟ لا بد لنا من أن نتخذ إجراءات حاسمة، هنا والآن. ويجب ألا ننسى الآثار التي واجهها العالم في عام ٢٠٠١ بسبب عدم اتخاذ إجراء. فالتاريخ لا يغفر أبدا لمن ينسونه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن تقديري للمملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة، ولسفير أفغانستان على بيانه، وكذلك للسيد ياماموتو والسيدة سمر.

وأعرب عن عميق مواساتنا وتعازينا لشعب وحكومة أفغانستان على الهجمتين الإرهابيتين الأخيرتين في ١ و ٨ آذار/مارس، اللتين نفذتهما حركة طالبان وتنظيم داعش، على الترتيب.

لقد ظلت الحالة الأمنية العامة، وفقا لأحدث تقرير للأمين العام (S/2017/189)، تتدهور طوال عام ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧، مع وقوع ٢٣ ٧٠٠ حادث أمني، أي بزيادة حوالي ٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥، وهو أعلى رقم تسجله بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان حتى الآن. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن عدد هذه الحوادث في ٢٠١٥– بزيادة ٢٢ في المائة من عام ٢٠١٤ – كان الأعلى منذ أن بدأت الأمم المتحدة تسجيل الحوادث الأمنية. لقد كان هذا الأمر اتجاها مزعجا جدا منذ عام ٢٠٠١.

إن حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية في طليعة مكافحة الإرهاب اليوم. وتواصل الدعم من المجتمع الدولي ضروري أكثر من أي وقت مضى، لدعم الحكومة في كفاحها ضد الإرهاب والتطرف، وكذلك لكي تتصدي لتحدياتها الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنمائية.

وقد حذرت، في بياناتي السابقة، من ظهور تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه في أفغانستان. إن الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢٣ تموز/يوليه وآخر هجوم إرهابي منظم على مستشفى كابل يوم الأربعاء الماضي، ٨ آذار/مارس، مؤشران واضحان على ذلك التهديد الأمني الناشئ على أفغانستان والمنطقة.

إن دعمنا لحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية لا يلين؛ ونحن على استعداد للعمل بشكل بناء مع السلطات الأفغانية.

ونرحب بأي تقدم تحرزه الحكومة نحو السلام ونأمل في أن تحقق عملية سلام شاملة يملكها ويقودها الأفغان سلاما دائما وشاملا في البلد والمنطقة. إن إيران تواقة جدا إلى رؤية بلد مسالم ومزدهر في أفغانستان كجارة، إذ أن الأمن في أفغانستان يؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على الأمن على حدودنا وفي المنطقة.

وتعزيز تعاوننا الإقليمي مع أفغانستان أولوية كبرى في سبيل توطيد السلام والتنمية الاقتصادية والاستقرار في المنطقة. إن اتفاق تشابهار الثلاثي بين إيران وأفغانستان والهند لتطوير ميناء تشابهار، الذي من شأنه أن يتيح لأفغانستان الوصول إلى الأسواق العالمية عن طريق البحار المفتوحة، وسكك حديد خاف – هرات مشروعا نقل رئيسيان يجري تنفيذهما. وهذان المشروعان قادران على تغيير آفاق أفغانستان الاقتصادية الإقليمية. إننا ندعو جميع الجهات الفاعلة الإقليمية المهتمة إلى النظر في المشاركة فيهما.

وقد ظلت إيران تستضيف ما لا يقل عن ٣ ملايين من المواطنين الأفغان في جميع الأوقات، على مدى ال ٣٧ عاما الماضية. إنهم يحصلون على معظم الخدمات المدعومة المتاحة للمواطنين الإيرانيين، بما في ذلك السلع الأساسية، والنقل العام والصحة العامة والتعليم العام. ونواصل تزويدهم بالخدمات الاجتماعية ونعمل على تعليم حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ طالب أفغاني غير موثق بأدنى حد من المساعدة من المجتمع الدولي في إطار تقاسم الأعباء.

وتظل عودة الأفغان إلى وطنهم من إيران ثابتة لكنها لا تزال تمثل أدنى معدل مسجل للعائدين منذ إنشاء برنامج العودة الطوعية في عام ٢٠٠٢. ونرحب بأي جهد للمساعدة في التغلب على التحديات الرئيسية لإعادة الإدماج التي يواجهها العائدون ووضع استراتيجية شاملة للعودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الإدماج. ويعتمد نجاح العودة الطوعية إلى الوطن أولاً وقبل كل شيء على توفير الاحتياجات الأساسية للاجئين العائدين في أفغانستان، الأمر الذي يؤكد على الحاجة إلى زيادة الدعم الدولي. إن نهجاً منسقاً وأكثر قوة بين الحكومة والجهات المانحة والأمم المتحدة، واستراتيجية شاملة لمعالجة الاحتياجات المشتركة للمشردين والعائدين هو أمر حاسم لجعل إعادة اللاجئين الأفغان أكثر نجاحاً.

وفي الختام، ندعم بعثة الأمم المتحدة وكذلك وكالات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة إلى أفغانستان في مجالي التنمية والتعمير من خلال التزام حقيقي من جانب الأمم المتحدة بشراكة مستدامة مع أفغانستان، على النحو المبين في التقرير النهائي للجنة الاستعراض الثلاثية المعنية بالأمم المتحدة في أفغانستان.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على عزم شعب جمهورية إيران الإسلامية وحكومتها على مواصلة تقديم الدعم لشعب أفغانستان الشقيق وحكومته خلال عبورهم هذه المرحلة الصعبة من تاريخهم للوصول إلى أفغانستان مستقرة وآمنة ومزدهرة، وأتمنى لهم عيد نيروز سعيداً في عشية سنتهم الجديدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جواو بيدرو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فالي دي أليدا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها ٢٨ دولة.

يؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد وهي: تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ والبوسنة والهرسك، بلد عملية تحقيق

الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه للانضمام للاتحاد؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

ونظراً لضيق الوقت، سألقي نسخة مختصرة من بياني. وقد وزعت صيغة مطولة لبياني في القاعة.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2017/189). وأشكر أيضاً الممثل الخاص والسيدة سمر على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم.

أولاً، أود أن أقدّم تعازي الاتحاد الأوروبي إلى السلطات الأفغانية والشعب الأفغاني في ما يخص الهجوم المأساوي على مستشفى عسكري الذي وقع قبل بضعة أيام في كابل.

وأود أن أبدأ كلامي بأن أعيد التأكيد على دعمنا الكامل للدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وجميع وكالات الأمم المتحدة، في مساندة الشعب الأفغاني وتنسيق المساعدة المقدمة إليه من قبل المجتمع الدولي.

لقد أوضح مؤتمر وارسو المعقود في تموز/يوليه ومؤتمر بروكسل المعني بأفغانستان المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ الالتزام الدولي القوي تجاه أفغانستان. وفي مؤتمر بروكسل، أرسل المجتمع الدولي إشارة واضحة دعماً لعملية تحقيق السلام والأمن والاستقرار.

فجميع الجهود الدولية الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنمائية والإقليمية ينبغي أن تتسق الآن لمساندة هذه العملية السياسية. يشكل الإرهاب والتطرف العنيف خطرين أساسيين يهددان جميع الجهات الفاعلة، تماماً كما يهدد الإرهاب واستخدام العنف بتقويض السلام والاستقرار الإقليميين.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً تماماً بدعم عملية سلام بقيادة أفغانية وملكية أفغانية تشمل جميع المواطنين الأفغان ومصالحهم المشروعة وتحفظ وحدة أفغانستان وسيادتها وسلامتها الإقليمية، فضلاً عن المساواة في الحقوق لجميع الأفغان بموجب دستور أفغانستان.

وبعد توقيع اتفاق السلام مع الحزب الإسلامي، الذي يعزى الفضل فيه إلى الأطراف، سيكون من المهم تنفيذه وفتح الطريق لاتفاقات السلام المستقبلية. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار مجلس الأمن رفع اسم زعيم الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار من القائمة، باعتباره خطوة هامة نحو التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. والاتحاد الأوروبي مستعد لدعم مواصلة تنفيذ هذا الاتفاق.

ونرحب باستعداد الحكومة الأفغانية الجريء للانخراط في عملية سياسية مع حركة طالبان وغيرها من الجماعات المعارضة للحكومة الأفغانية كابل للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة. ونرحب بجميع المبادرات الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لهذه العملية، وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة من أجل وضع حلول بناءة.

نحن نرحب بمواصلة العمل الذي قامت به الحكومة الأفغانية منذ مؤتمر بروكسل لتعزيز تنفيذ التزاماتها والتقدم المحرز في مكافحة الفساد، وإعداد الانتخابات، وتحصيل الإيرادات وتنفيذ الميزانية كمثال ينبغي الآن أن تتبعه المزيد من النتائج الملموسة في تنفيذ جدول أعمال الإصلاح. وسيظل الاتحاد الأوروبي مهتماً بالخطوات المقبلة.

أود أن أسلّط الضوء على أهمية وضرورة مواصلة التركيز على السبل والوسائل الكفيلة بتمكين المرأة الأفغانية من بناء أفغانستان مستقرة ومزدهرة، فضلاً عن تعزيز الحقوق السياسية وحقوق الإنسان للمرأة الأفغانية وتحقيق التمتع الكامل بهذه الحقوق في الحياة اليومية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالأولوية التي أعطتها الحكومة الأفغانية لمكافحة الفساد الذي لا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام

التنمية والاستقرار، ويؤكد على ضرورة مواصلة تعزيز الجهود المبذولة في التصدي للفساد. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بالنتائج الهامة التي تحققت بالفعل ويتطلع إلى المزيد من المتابعة.

كما نؤيد إصلاح قطاع الأمن، مع التركيز على إحراز التقدم في الشرطة المدنية في أفغانستان، مع البناء على إنجازات بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان. إن إنشاء الفريق الاستشاري للشرطة التابع للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي سيسهم في تنفيذ خطة إصلاح قطاع الأمن في أفغانستان.

وفي مؤتمر بروكسل، رحب المجتمع الدولي بإطار السلام والتنمية الوطنية الأفغانية وبرؤيته الإنمائية الطموحة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء باعتماد قانون جديد للانتخابات وتعيين المفوضين الجدد في هيئات إدارة الانتخابات. ويجب على هؤلاء الآن العمل بطريقة مهنية وشفافة لإعادة بناء ثقة الجمهور في العمليات الانتخابية. وفي حين أن الجوانب التقنية للانتخابات تؤدي دوراً هاماً، لا بدّ من إرادة أصحاب المصلحة الأفغان وقيادة قوية ومتماسكة لإنجاز انتخابات ذات مصداقية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي مشاركة مبكرة مع هيئات إدارة الانتخابات والدور التنسيقي لبعثة الأمم المتحدة. ويجب على أي مساعدة أن تكون تطلعية، تؤدي إلى تنفيذ إصلاحات انتخابية مجدية وكذلك إلى التنمية المستدامة للمؤسسات الانتخابية وتحسين العمليات الانتخابية.

إن توقيع اتفاق بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية أفغانستان الإسلامية بشأن علاقتهما التعاقدية الأولى، في ١٨ شباط/فبراير، وهو اتفاق التعاون بشأن الشراكة والتنمية، قد بعث برسالة سياسية قوية من الاتحاد الأوروبي بشأن دعمه المستمر للبلد خلال عقد التحول وما بعده. كما سيوفر الاتفاق أساساً لتطوير علاقة منفعة متبادلة في مجموعة متزايدة من المجالات مثل سيادة القانون والصحة والتنمية الريفية والتعليم والعلم والتكنولوجيا، فضلاً عن الإجراءات الرامية إلى مكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات. كما يتوخى التعاون بشأن الهجرة.

وباسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أود أن أؤكد مجدداً على أن الجهود المشتركة لبناء الدولة والتنمية في أفغانستان يجب أن تستند إلى التعاون الإقليمي المعزز. ولا يزال التعاون الإقليمي أساسياً في إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان والمنطقة. لا يمكن مواجهة تهديدات الإرهاب التي تمس جميع البلدان في المنطقة إلا بزيادة التعاون الأمني. وفي السياق نفسه، فهي ضرورية للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يدعم الاتحاد الأوروبي بقوة المنتديات الإقليمية مثل قلب آسيا أو مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان من أجل مواصلة استخدامها لتيسير التعاون فيما بين جميع الجهات الفاعلة الإقليمية.

وفي الختام، يواصل الاتحاد الأوروبي وأفغانستان تنفيذ الاتفاق المشترك للمضي قدماً بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان بشأن قضايا الهجرة ومذكرات التفاهم الثنائية بين الدول الأعضاء. وفي هذه العملية، يؤكد الاتحاد الأوروبي بقوة على ضمان إعادة الإدماج المستدام وتقديم دعم كبير للحكومة الأفغانية لتيسير العودة وإعادة الإدماج.

كما واصل الاتحاد الأوروبي الجهود الرامية لتعزيز النهج الإقليمي ويعتزم التركيز على الإدماج المستدام والتنمية المحلية والتماسك الاجتماعي في المجتمعات المضيفة والحلول الدائمة للتشرد الذي طال أمده.

لقد اضطلعت البعثة بدور هام في تنسيق الجهود الدولية لتحقيق تلك الغاية. ونود أن نشجع البعثة على مواصلة ذلك العمل والحوار مع الحكومة الأفغانية بشأن إدماج المشردين داخليا والعائدين. ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى تطوير استجابة شاملة للاتحاد الأوروبي لإقامة الصلة بين التنمية والعمل

الإنساني وتعزيز الحلول الدائمة للتحديات التي يطرحها الطابع طويل الأمد للأزمة.

يوثق تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بشأن الاصابات بين المدنيين في أفغانستان عددا قياسيا للإصابات بين المدنيين في عام ٢٠١٦، وقد كانت في معظمها بسبب هجمات المتمردين. وندعو جميع الأطراف إلى بذل قصارى جهدها لحماية السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال الأفغان. وعلينا أيضا مواصلة حماية الدور الحيوي الذي تقوم به الوكالات الإنسانية واحترام حيادها وحيزها الإنساني في تلبية أكثر الاحتياجات إلحاحا للفئات الأكثر ضعفا.

ومن الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بقوة بدعم أفغانستان صوب تحقيق التقدم والاستقرار على المدى الطويل. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعتبر بعثة الأمم المتحدة شريكا رئيسيا في تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. لقد قامت البعثة بدور قيم في كفالة أوسع دعم دولي ممكن لعملية بقيادة أفغانية ويتولى زمام أمرها الشعب الأفغاني. ولذلك، نؤيد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، كما اقترح الأمين العام في تقريره الأخير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة ويلسون (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): شأني شأن المتكلمين قبلي، أود أن أعرب عن تعازي أستراليا وإدانتها عقب الهجوم الإرهابي الجبان والبشع الذي وقع في كابل في ٨ آذار/مارس. ونتقدم بتعازينا إلى أسر الضحايا وإلى حكومة أفغانستان.

كما تشكر أستراليا الأمين العام على تقريره الأخير (S/2017/189). بالرغم من الانخفاض في عدد من المؤشرات في التقرير، ترى أستراليا أن عام ٢٠١٧ يمكن أن يكون عاما لإحراز تقدم جوهري في أفغانستان إن أمكن الاستفادة من نجاحات وارسو وبروكسل. تم الاتفاق على مؤشرات الأداء ولدى أفغانستان الخطط المتطورة المطلوبة والتمويل متوفر لتحقيقها.

ولا تزال التحديات قائمة، بما في ذلك الشواغل المستمرة بشأن الفساد وإمكانية الوصول إلى الخدمات الحكومية بسبب انعدام الأمن والاستقرار السياسي. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بالتزام الحكومة الأفغانية بمكافحة الفساد وبالتواصل مع قادة الرأي داخل الحكومة وخارجها. ونشجع الحكومة الأفغانية على تذكر عقدها الاجتماعي مع الشعب الأفغاني، وأن تواصل إحراز تقدم نحو إجراء الانتخابات العام المقبل.

إن تحقيق الاستقرار في أفغانستان يظل له أهمية حاسمة لاستقرار المنطقة. فالتطرف العنيف لم يحترم أبدا الحدود الوطنية، ونشجع جميع البلدان في المنطقة على مواصلة البناء على عملية قلب آسيا – اسطنبول من خلال الانخراط في الحوار والتعاون من أجل إحلال السلام وتحقيق الاستقرار. وتظل أستراليا ملتزمة بمساعدة الدوائر الأمنية الأفغانية على الارتقاء إلى مستوى التحدي الذي يشكله التمرد، وقد جددنا في وارسو نشر حوالي ٢٧٠ فردا إلى بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. ولا نزال من بين أكبر خمس جهات مانحة تسهم في دعم القوات الأفغانية.

لقد شعرنا بحزن عميق لرؤية عدد الضحايا المدنيين يرتفع بنسبة ٣ في المائة في العام الماضي، إلى أعلى مستوى يسجل منذ عام ٢٠٠٩. وتدعو أستراليا جميع أطراف النزاع إلى سن تدابير تحمي الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال. سيتطلب الاستقرار في الأجل الطويل عملية سلام ناجحة بقيادة أفغانية وملكية أفغانية. ويشجعنا التقدم المحرز صوب تنفيذ الاتفاق المبرم مع الحزب الإسلامي في عام ٢٠١٦.

نحث الحكومة الأفغانية على مواصلة الانخراط مع المفاوضين المكلفين، بمن فيهم النساء، لوضع نهاية لحركة التمرد.

إن انعدام الأمن يؤجج أزمة إنسانية، مع مستوى قياسي من التشرد الناجم عن النزاع وأعداد لم يسبق لها مثيل من الأشخاص العائدين من باكستان وإيران في عام ٢٠١٦. وقد ساعدت المساعدات الإنسانية التي قدمتها أستراليا إلى أفغانستان – والتي بلغت ١٩ مليون دولار تقريبا العام الماضي – على توفير الدعم الذي شمل المأوى والغذاء والرعاية الصحية لأكثر من ٦,٩ ملايين أفغاني.

وتظل أستراليا ملتزمة بالعمل مع أفغانستان للتصدي للتحديات الإنمائية. وقدمنا فصول التعليم المجتمعي إلى أكثر من ٠٠٠ ١٩ طفل منذ عام ٢٠٠١. وشكلت الفتيات نسبة تزيد عن ٧٠ في المائة من أولئك الأطفال. هذه الفصول هي مجرد جزء صغير من برنامجنا الإنمائي في أفغانستان، وفي مؤتمر بروكسل تعهدت أستراليا بالحفاظ على المستويات الحالية من تمويل المعونة حتى عام ٢٠٢٠.

وفي الختام، ترى أستراليا فرصة حقيقية لإحراز تقدم في أفغانستان هذا العام. وندعو الحكومة الأفغانية إلى البناء على النجاحات التي تحققت في ٢٠١٦. ونحث على مواصلة التعاون الدولي من أجل تحسين الاستقرار القطري والإقليمي. ونهنئ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على إسهاماتها الهامة. وبمناسبة تقاعده، نود أن ننوه بالجهود التي بذلها نائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، السيد مارك باودن، الذي قدم إسهامات كبيرة إلى أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بوفن (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تشكر بلجيكا الأمين العام على تقريره الفصلي (S/2017/189) بشأن الحالة في أفغانستان. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد تاداميشي ياماموتو على إحاطته الإعلامية الواضحة والزاخرة بالمعلومات.

وبلجيكا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أولا وقبل كل شيء، وبالنيابة عن بلدي، أود أن أدين بشدة الهجوم البغيض على المستشفى العسكري في كابل. إن استهداف مستشفى لهو بالتأكيد عمل خسيس وجبان ووحشي. نقدم تعازينا لأسر الضحايا وللشعب الأفغاني. وبلجيكا، إلى جانب المجتمع الدولي، ستواصل دعم أفغانستان في حربها ضد هذه الأعمال الإرهابية.

وللأسف يذكرنا تقرير الأمين العام أيضا بأن المدنيين ما زالوا يدفعون ثمنا باهظا في النزاع. إن الزيادة في عدد الأطفال الذين قتلوا أو جرحوا لا تحتمل على الإطلاق. نؤيد دعوة الأمين العام إلى وقف الهجمات على المدنيين وكفالة ألا ينتصر الإفلات من العقاب وألا تستهدف المدارس والمستشفيات والمعلمون والأخصائيون الصحيون على الإطلاق.

ومن المفارقة أنه، بالرغم من تلك المشاكل الأمنية الخطيرة فإن السلام في أفغانستان ليس حلما بعيد المنال. أولا، إن المأزق العسكري الحالي يدل على أنه لا يوجد ببساطة حل عسكري للنزاع. ثانيا، لقد تعب السكان الأفغان، ككل، من سنوات الحرب، ويتوقون إلى الاستقرار والتنمية. وأخيرا، إن عملية استعادة السلام ستفيد كل من الأفغان وجيرانهم. أود أن أذكر أربع نقاط تبدو أساسية لتهيئة كل فرصة لاستعادة السلام.

أولا، من الأهمية بمكان أن تواصل حكومة الوحدة الوطنية بذل كل الجهود من أجل كسب ثقة الشعب الأفغاني

من خلال تنفيذ السياسات الرامية إلى كفالة استتباب الأمن للسكان، والقضاء على الفساد وإنهاء الإفلات من العقاب، وتعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء، ومعالجة أوجه القصور في مجال العدالة والحكم الرشيد.

ثانيا، من المهم أن تشمل عملية المصالحة جميع أطياف المجتمع الأفغاني، بما في ذلك تلك التي تعارض حاليا حكومة الوحدة الوطنية. وإلا سيظل السلام بعيد المنال. وبعبارة أخرى، يجب أن نكفل أن يقود الأفغان العملية وأن يتولوا زمامها بأنفسهم. كما أن للمرأة دورا حاسما في إحلال السلام الدائم. ويجب أن تشارك مشاركة كاملة في عملية السلام والمصالحة.

ثالثا، يجب التأكيد والتشديد على دور الشركاء الإقليميين في نجاح عملية السلام والمصالحة. وفي ذلك الصدد، تدعو بلجيكا جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية على استخدام نفوذها لتشجيع استئناف محادثات السلام وإنهاء القتال، مع ترك الأفغان ليتولوا زمام مصيرهم ويستكملوا عملية السلام والمصالحة في بلدهم.

وأخيرا، تشكل التنمية الاقتصادية أولوية أخرى، لأنها ستجعل البلد أقل اعتمادا على المعونات الدولية، من جهة، والاتجار غير المشروع من جهة أخرى. إن النزاع الجاري يؤثر تأثيرا عميقا على فرص النمو؛ إن الموارد المخصصة للحرب لا تستخدم لأغراض إنمائية.

بيد أنه يلزم أيضا إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لعودة الاستثمار وامتلاك الأفغان لمستقبلهم من جديد. وتوضح الالتزامات التي قطعتها السلطات الأفغانية في مؤتمر بروكسل فيما يتعلق ببرنامجها الإصلاحي أنها عازمة على القيام بذلك. ونشجعها على المضي قدما في تهيئة الظروف المواتية لمنح الأجيال الشابة من الأفغان، الذين تتزايد أعداد المتعلمين منهم والذين توجد لديهم تطلعات مشروعة، آفاقا لمستقبل أفضل في بلدهم.

أود أن أختتم بياني بالترحيب بعمل موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان. فهم يقومون بعمل ممتاز في ظل ظروف صعبة للغاية. وتظهر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تصميم المجتمع الدولي على عقد شراكة مع الأفغان. وستؤكد الأمم المتحدة مرة أخرى التزامها إزاء أفغانستان وشعبها من خلال تجديد ولاية البعثة في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد غونثاليث دي لينياريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن إدانة إسبانيا الشديدة وتعازيها القلبية بشأن الهجوم المروع الذي وقع قبل يومين على مستشفى سردار داود خان في كابل. ونؤكد من جديد تضامننا الكامل مع أفغانستان في كفاحها ضد الإرهاب.

وأذكر أيضا بالالتزام العالمي باحترام مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في حالات النزاع، ولا سيما الولاية المنصوص عليها في القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن الالتزام بحماية العاملين في المجال الطبي والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يزاولون حصرا مهام طبية، وبحماية وسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك المستشفيات وسائر المرافق الطبية، دائما ودون استثناء في حالات النزاع.

وأشكر الممثل الخاص ياماموتو والسيدة سيما سمر على إحاطتيهما الإعلاميتين، والممثل الدائم لأفغانستان على بيانه.

وأؤيد تماما البيان الذي أدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

ونرحب أيما ترحيب بحضور السيدة سمر هنا اليوم، بصفتها رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. ونعرب عن إعجابنا بمسيرتها الشخصية بوصفها أحد المدافعين الملتزمين والنشطين عن حقوق النساء والفتيات في أفغانستان، ونقدر

تماما دورها الهام للغاية وعمل المؤسسة التي ترأسها باقتدار. إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها جزء لا يتجزأ من صون السلام وتحقيق التقدم الاجتماعي في كل مجتمع. وليست أفغانستان استثناء من ذلك.

لقد كان دعم أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إحدى أولويات إسبانيا خلال فترة عضويتنا غير الدائمة في المجلس لمدة سنتين والتي انتهت مؤخرا. ونحن مقتنعون بأن المجلس يجب أن يحافظ على روح الالتزام التقليدي وتوافق الآراء داخله بشأن هذه المسألة. وهذا الدعم التوافقي للبعثة وللسلطات والشعب في أفغانستان أمر أساسي لمساعدة الأفغان – وهم الملاك الحقيقيون لمستقبلهم – في التغلب على حالة النزاع والمضي قدما على طريق التقدم والمصالحة. وتشجعهم إسبانيا على مواصلة السير على هذا الطريق.

ومن الضروري ومن الإنصاف الاعتراف بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته أفغانستان، مثل تقدمها في إجراءات مكافحة الفساد وسياسات تعزيز حقوق المرأة وحمايتها، والتي لا يزال تنفيذها وتعميمها يتطلبان بذل جهود قوية ومستمرة. ومع ذلك، يجب علينا الاعتراف – كما فعل الأمين العام في تقريره (S/2017/189) – بأن الحالة الأمنية لا تزال خطيرة بل إنها مُنيت بانتكاسات في العام الماضي وأوائل هذا العام. وتدعم إسبانيا والمجتمع الدولي ككل أفغانستان، حكومة وشعبا، في جهودها في مواجهة هذه التحديات الخطيرة.

والتفاف جميع الجهات السياسية الفاعلة حول هذه الجهود أمر أساسي لنجاحها. وفي هذا الصدد، فإن العملية الانتخابية التي يجري حاليا وضع أسسها ستكون حاسمة. ولذلك، ندعو جميع الأطراف الفاعلة السياسية والاجتماعية إلى إظهار التزامها بتحقيق الديمقراطية والتقدم، والارتقاء إلى مستوى الرؤية التي يتطلع إليها جميع الأفغان ويستحقونها.

بيد أنه إلى جانب توطيد نظام حكم ديمقراطي، فإن أفغانستان تحتاج إلى تحقيق السلام والمصالحة بشكل أكثر إلحاحا على نحو متزايد. ويتعين على جميع أعضاء المجتمع الدولي تقديم إسهامات هامة في هذا الصدد، ولكن مساهمة بلدان المنطقة أمر أساسي ولا غنى عنه. ولهذا السبب، فإننا نناشد جميع البلدان المجاورة لأفغانستان وأصدقائها مضاعفة التزامهم بتحقيق الاستقرار في البلد والعمل من أجل تحقيق المصالحة بطاقة وعزم متجددين.

إن الإحصاءات المتعلقة بالآثار الرهيبة للنزاع على المدنيين – على النحو الوارد في تقرير الأمين العام – يجب أن تدفعنا جميعا إلى التفكير وأن تشجعنا على مواصلة تضامننا وتجديد تصميمنا على دعم الجهود التي تبذلها أفغانستان، وفوق كل شيء وبصرف النظر عن الاعتبارات الأخرى، على بذل قصارى جهدنا لتحقيق السلام والمصالحة والاستقرار والتقدم من أجل أفغانستان والأفغان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلانشارد (كندا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن. وتود كندا أن تشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ياماموتو، على إحاطته الإعلامية المتبصرة.

وأود أيضا الترحيب بالسيدة سيما سمر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. فكندا تؤمن منذ أمد طويل بعمل اللجنة وتدعم برامجها.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص التعازي إلى شعب أفغانستان، وخاصة لأسر وأصدقاء ضحايا الهجوم البشع الذي وقع على مستشفى في كابل. إنه تذكرة مؤسفة أخرى بصعوبة الحالة الأمنية في البلد.

وتؤيد كندا تأييدا تاما القيام بعملية سلام ومصالحة يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها، وتنوه بالجهود التي بذلتها حكومة أفغانستان حتى الآن. ويمثل استمرار حكومة الوحدة الوطنية وبرنامجها للإصلاح الخاص أمرا أساسيا لتحقيق السلام والاستقرار والتقدم في أفغانستان. وتشيد كندا بالتقدم المحرز في الجهود المبذولة في مجال الإصلاح الانتخابي ومكافحة الفساد، وتؤيد مواصلة جهود الإصلاح. كما يسر كندا أن السلطات الأفغانية قررت إجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات في عام ٢٠١٨.

(تكلم بالإنكليزية)

ثانيا، تشعر كندا ببالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان، مع ورود تقارير عن ارتفاع عدد الضحايا في صفوف المدنيين والعاملين في مجال تقديم المعونة في أوائل عام ٢٠١٧ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦. ونشعر بالجزع إزاء عدد الضحايا من المدنيين. كما أن نزوحهم وما يعانون من حالة ضعف متزايدة وما يتكبدونه من خسائر أمر لا يمكن قبوله. ونشعر بالقلق، على وجه الخصوص، إزاء تأثير عدم الاستقرار وانعدام الأمن على النساء والأطفال. ونردد ما ورد في البيان الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بشأن ضرورة اتخاذ جميع أطراف النزاع خطوات عاجلة لوقف قتل المدنيين وتشويههم. ونتطلع إلى أن تواصل البلدان المجاورة لأفغانستان العمل مع حكومة أفغانستان لتحسين تنسيق وإدارة عودة اللاجئين الأفغان من أجل دعم تحقيق مزيد من الاستقرار الإقليمي وانخفاض أعمال العنف داخل البلد.

ثالثا، تود كندا الثناء على الحكومة الأفغانية لإطلاقها في كانون الأول/ديسمبر لاستراتيجيتها وخطة عملها للقضاء على العنف ضد المرأة للفترة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢.

وفي العام الماضي، أنشأ الرئيس غني صندوقا مخصصا لتمويل خدمات الطوارئ للناجيات من أعمال العنف التي تهدد الحياة، وتشجع كندا الحكومة الأفغانية على منح الأولوية لهذا الصندوق ولتنفيذ القانون المتعلق بإنهاء العنف ضد المرأة.

والبرامج التي تنفذها كندا تدعم المشاركة النسائية في تنمية أفغانستان والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، كما تدعم طائفة واسعة من الجهود الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة.

ومن بين الأمثلة على ذلك ما نقدمه من مساعدة في تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة؛ تقديم الخدمات لضحايا العنف الجنساني؛ وتوفير التعليم والتوعية وبناء القدرات في مجال حقوق المرأة والعنف الجنساني. كما تدعم برامج كندا النساء للاضطلاع بأدوار صنع القرار في أسرهن المعيشية ومجتمعاتهن المحلية، ولبناء مهارات كسب الرزق وقدرات النساء المهمشات اقتصاديا.

وإذا كن نريد ترسيخ السلام والأمن والتنمية في أفغانستان، يجب أن تنضم النساء إلى الرجال في مركز صنع القرار على جميع مستويات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان. وكندا تقف مع الشعب الأفغاني، لا سيما النساء والفتيات الأفغانيات، وهن يسعين إلى مستقبل أكثر أمنا وازدهارا وسلاما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية وجميع المشاركين على إسهاماتهم في مناقشة شيقة. وأتطلع إلى العودة إلى مسألة أفغانستان بالتصويت على تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في الأسبوع المقبل.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.